



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)
دفعلة: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1998-2018)

من إعداد الطالبين: - قبلي شمس الدين. - صوالح مصباح.
تحت إشراف: - بن صغير فاطمة الزهراء.

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طه بن حبيب	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
رحال مراد	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا
بن صغير فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا ومقررا

شكر و التقدير

حمدا لله بجلاله و عظمته و تنزهه عن خلقه بفضلهم و الصلاة و السلام على
رسول الله القائل " فضل العلم على العابد كفضل الشمس على سائر
الكواكب "

و أحسن ما قال " كل الناس موتى و أهل العلم أحياء "

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " بن صغير فاطمة
الذي سخرت لنا وقتها ثميننا في إرشادنا و توجيهنا "

كما نخص بالشكر كل الأساتذة من المراحل الابتدائية إلى المرحلة
الجامعية

و إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب و من بعيد

شكر جزيل



الفهرس



كلمة الشكر

الاهداء

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة عامة.....أث

الفصل الاول : الاطار النظري لسياسة النقدية و النمو الاقتصادي

تمهيد.....01

المبحث الاول : مفهوم السياسة النقدية.....02

المطلب الاول : ماهية السياسة النقدية.....02

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية.....03

المطلب الثالث :المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية وأدواتها.....06

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.....12

المطلب الاول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.....12

المطلب الثاني : النظرية النقدية الكنزوية.....14

المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو).....16

المطلب الرابع : نظرية نيوكلاسيكية.....18

المبحث الثالث : ماهية النمو الاقتصادي.....20

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي20

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي.....23

المبحث الرابع : نظريات النمو الاقتصادي25

المطلب الاول : النظرية الكلاسيكية وتحليله للنمو الاقتصادي.....25

المطلب الثاني : : النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	26.....
المطلب الثالث : النظريات الحديثة لنمو الاقتصادي	29.....
الخلاصة	32.....
الفصل الثاني : دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	
تمهيد	34.....
المبحث الاول : تطور المتغيرات الاقتصادية	35.....
المطلب الاول : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1998-2018	35.....
المطلب الثاني : تطور الناتج محلي الاجمالي خلال الفترة 1998 - 2018	37.....
المطلب الثالث : تطور معدل سعر الفائدة في الفترة 1998-2018	39.....
المطلب الرابع : تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1998 – 2018	41.....
المبحث الثاني : : الاطار النظري لمنهجية الدراسة	42.....
المطلب الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	42.....
المطلب الثاني : تعريف منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع	46.....
المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية	51.....
المطلب الاول : دراسة استقراريه السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة	51.....
المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطاء	54.....
المطلب الثالث : تقدير الاثر في الاجل القصير و الطويل باستعمال نموذج ARDL	56.....
الخلاصة	59.....
الخاتمة العامة	61
قائمة المصادر و المراجع	64.....
الملاحق	70



قائمة الجداول



قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
الفصل الثالث		
35	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2018-1998	01
37	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2018 - 1998	02
39	تطور معدل سعر الفائدة في الفترة 2018-1998	03
41	تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2018 – 1998	04
52	اختبار الاستقرار من خلال ديكي فولر	05
55	نتائج اختبار الحدود	06
57	نتائج معامل حد الخطاء	07
58	نتائج تقدير نموذج في المدى الطويل	08



المقدمة العامة



مقدمة

ان الاهتمام بفلسفة ومرجعة السياسات النقدية التنموية بمختلف مجالاتها يتأسس على اهميتها في تحسين وتطور المجالات المطبقة عليها، ولعل الحديث عن الاصلاحات النقدية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة الى التحسين والتطوير في هذا الجانب وسواء تعلق الامر بالمستوى الكلي او الجزئي فان سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة النقدية الدولية تضطر الاطراف النشطة في المجال الاقتصادي الى تبني استراتيجيات محددة لتوفير المناخ الافضل والاكثر تماشيا مع حجم وطبيعة تحولات هذا المحيط الاقتصادي.

وفي هذا الاطار برزت الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية التي تهتم بتطبيق السياسات النقدية الاصلاحية والخطط التنموية على مستوى الجزئي والكلي، فعلى المستوى الداخلي تتفاعل جملة من المتغيرات النقدية الجزئية والكلية فيما بينها لرسم السياسة النقدية المنتهجة، هذه الاخيرة التي لها انعكاس كبير على البرامج التنموية التي تتبناها الدول النامية والمتقدمة، وذلك باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل بلد ومدى قدرة هذه الفلسفة على معالجة مشكلات التخلف النقدي الذي تعاني منه هذه البلدان وضمن هذه المرجعية نجد ان الاقتصاد الجزائري عرف اوضاعا اقتصادية حرجة خلال العقود الماضية، تميزت بضعف وتذبذب النمو الاقتصادي بشكل عام، بالضافة الى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد الخدمات والديون، فقط عن المعدلات العالية للتضخم والبطالة، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات النقدية الاصلاحية، اما بصفة ذاتية او بمساعدة الهيئات المالية الدولية، التي تهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني وارساء قواعد اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي باعتباره احد اهم التحديات التي تقف امام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث للحكومات المتعاقبة (ترقية الصادرات خارج المحروقات)، كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل اشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر

فالهدف من عملية اصلاح السياسة النقدية في الجزائر هو وجود سياسة نقدية على الصعيد الوطني تتصف بالمرونة والانسجام والتكامل بين جميع ادواتها، تتضمن برنامجا للتغيير والحديث والتطوير يقوم على اسس ومعايير اقتصادية، تراعي العدالة الاجتماعية وتعزيز القدرة الانتاجية والتنافسية، الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا بغية رفع مستويات الاستثمار ومكافحة البطالة والتحكم في التضخم مما ينعكس ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وضبط التوازن الخارجي وتحسين مستوى المعيشة لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تحقيق مؤشرات الاستقرار النقدي من جهة، والاتجاه نحو تحقيق هدف التنمية النقدية المنشودة من جهة ثانية.

اشكالية البحث :

السؤال الجوهرى الذى تحاول هذه الدراسة الاجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالى

- ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادى فى الجزائر؟
- ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الاسئلة الفرعية والمثمثلة فى :
 - ✓ هل تؤثر الزيادة فى حجم الكتلة النقدية على الناتج الاجمالي المحلى ؟
 - ✓ هل توجد علاقة بين سعر الصرف و الناتج الاجمالي المحلى ؟
 - ✓ هل تساهم معدلات الفائدة فى تغيير معدلات الناتج الاجمالي ؟

الفرضيات :

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات ضمن هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها كما يلى :

أدت أدوات السياسة النقدية الى تحفيز النشاط الاقتصادى و بالتالى تحفيز النمو الاقتصادى

- يمكن ان تؤدي الزيادة فى الكتلة النقدية الى الزيادة فى الاستثمار و بالتالى الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالي .
 - توجد علاقة بين سعر الفائدة و الناتج المحلى الاجمالي .
 - معدلات سعر الفائدة تؤثر على الناتج المحلى الاجمالي .

اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى مجموعة من الاهداف اهمها :

- ✓ ابراز الاطار النظرى لسياسة النقدية و النمو الاقتصادى .
- ✓ ابراز دور السياسة النقدية فى تحقيق النمو الاقتصادى .
- ✓ التعرف على أهم المتغيرات التى تؤثر على الناتج المحلى الاجمالي .

اهمية الدراسة :

لقد اصبحت الحاجة الى السياسات النقدية على الصعيد الوطنى ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهى انه ليس هناك اقتصاد فى وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق نمو اقتصادى مرن وتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة تلقائية دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة.

وهذا ما يدفعنا الى محاولة تقديم رؤية مبسطة حول تطور الاسس النظرية التي من خلالها رسم السياسة النقدية للجزائر، والكشف عن توجهاتها، في خصم مجموعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهادفة الى تفعيل تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة :

لمعالجة الاشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الاطار النظري للموضوع بجانبه الفكري ولمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، بما ان المعطيات الكمية جامدة لا توفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى من الامر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعميق فيها.

اما عن ادوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة، فقد اعتمدنا على تلك الادوات الاكثر شيوعا، نختصرها في :

- ✓ البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع
- ✓ البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.

صعوبات الدراسة :

ان من بين الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة امام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة وواقعها في بلد معين، كما صادفنا تباين لبعض المصادر المعطيات من مصدر الى اخر على الرغم من انها من مصادر رسمية.

واهم هذه العراقيل هو

- تضارب القيم بين البنك المركزي ، و الديوان الوطني للإحصاءات .
- ضيق الوقت .
- صعوبة التواصل مع الاستاذ المؤطر في ظل الظروف الوبائية الحالية .

الدراسات السابقة :

فضلا عن العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والملتقيات العلمية فقد تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والابحاث التي تناولت موضوع السياسة النقدية واثرها بالنمو الاقتصادي بصورة عامة، وشكل هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ومن بين هذه الدراسات نذكر :



• **دراسة تومي وبختاش : (saleh toumi et belteash, 2006)**

وتقدم هذه الدراسة عرضا عاما للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، حيث تهدف الى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، والى معرفة ما اذا كان بإمكان السياسة الجبائية ان تستهدف معدل النمو الاقتصادي الجزائري.

وقد خلصت الدراسة الى انه يمكن للجبائية تعديل سلوك الاعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه، كما انها اداة مفضلة تمكن من معالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي وبعد اجراء الدراسة القياسية ثم التأكد بأن الجبائية تؤثر على قيمة اهم المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار، الاستهلاك وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

• **دراسة بن زيان راضية : (دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قياس الاقتصادي قسم العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010)**

وتبرز اشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة ومستوى الاسعار، حيث توصلت الباحثة الى انه من اجل تحقيق استقرار اقتصادي يجب تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة عن طريق التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السلطات العمومية، كما اوضحت ان الوسائل الاساسية في التأثير على الاقتصاد الوطني هي سعر الصرف، مستوى الاسعار، ومعدلات الفائدة، وقد توصلت الباحثة الى وجود علاقة وطنية تربط بين هذه العناصر.

• **دراسة الاستاذين ، محمد راتول و صلاح الدين كروشي ، بعنوان تقييم فعالية السياسة النقدية ، و تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، و استنتاجا في الأخير أن السياسة النقدية في الجزائر لم تفلح باستثناء المحافظة على استقرار الاسعار ، و التضخم في حدود دنيا**

• **دراسة بقيق ليلى اسمهان ، اطروحة دكتوراه ، بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية ، دراسة قياسية سنة 2015 هدف هذه الدراسة ، معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر ، ولاستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي تعترضها ، من أجل تفعيل السياسة النقدية ، باستخدام المنهج الوصفي ، التاريخي ، التحليلي ، من خلال الاطار النظري لسياسة النقدية ، و المراحل المختلفة لتطورها .**

خطة الدراسة :

- حتى تتمكن من الالمام بالموضوع و الاحاطة بكل جوانبه تم تقسيم المذكرة الى ثلاثة فصول ، بحيث سيتم التطرق في الفصل الأول الى الاطار النظري لسياسة النقدية و النمو الاقتصادي



-
- بينما يحتوي الفصل الثالث على دراسة تأثير السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي حيث اتبعنا في الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ARDL قدمنا شرحا على النموذج و خطوات تطبيقه



الفصل الاول

الإطار النظري للسياسة النقدية و النمو الاقتصادي



تمهيد

تعتبر السياسة النقدية احد الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية, حيث يتم استخدامها لتحقيق اهداف هذه الاخيرة , حيث يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجيات معينة ومن خلال استخدام مختلف الادوات المتاحة لأجل بلوغ الاهداف المنشودة والمسطرة لسياسة الاقتصادية من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى مفهوم السياسة النقدية بشكل عام, حيث قسم هذا الفصل الى اربعة مباحث, حيث الاول و الثاني يتناول مفهوم السياسة النقدية , وأيضاً اهم (التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي و التحليل الكينزي) .

كما خصصنا المبحث الثالث و الرابع لنمو الاقتصادي حيث يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من اهم المواضيع البارزة من خلال الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة, حيث بدا الاهتمام بهذا الموضوع منذ قيام المدرسة الطبيعية, لكن لم يوضح خلال تلك المرحلة قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد, فجاء "ادم سميث" صاحب المدرسة الكلاسيكية بقوانين طبيعية محاولاً تطبيقها على الاقتصاد, فنادى ببعض الافكار والتي من بينها عدم تدخل الدولة في الاقتصاد, وركز في تحليلاته على عملية تراكم راس المال الذي يتوقف حسبه على رغبة الافراد في الادخار.

لكن بعد الازمة الاقتصادية التي كانت خلال الثلاثينات, وبالنظر لعدم ايجاد المفكرين الكلاسيكيين حلاً لهذه الازمة برز مفكر جديد وهو كينز الذي ادعى ان الاقتصاد محكوم من قبل قرارات المستهلكين, حيث كان اهتمامه بالاقتصاد الكلي على عكس الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي, ثم جاء بعد كينز مفكرين جدد قاموا باكمال مبادئ كينز منهم هارود-دومار.

لكن افكار المدرسة الكينزية لم تسيطر كثيراً على الفكر الاقتصادي, فقد برزت مدرسة كلاسيكية من خلالها افكارها الجديدة والتي من ابرزها سولو, الا انه مع بداية الثمانينات وبداية التسعينات برزت مدرسة حديثة وجديدة ركزت اهتمامها حول النمو.

المبحث الاول : مفهوم السياسة النقدية.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية وذلك بالتطرق الى تعريفها والاستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها، ثم الاهداف الاولية والوسطية لهذه السياسة، بعدها تتم مناقشة الاهداف النهائية.

المطلب الاول : ماهية السياسة النقدية.

من خلال هذا المطلب نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي اطلقها الاقتصاديون ثم استعراض الاستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

الفرع الاول : تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة الى اخرى الا انها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة النقدية ، وهي الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتحقيق الأهداف النهائية المرجو تحقيقها. وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية

1. يعرفها GEOGE PARIENTE على انها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث اثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار اسعار الصرف¹
2. وعرفها EINAIG بانها تشمل على جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي².
3. ويعرفها KENT على انها " مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي ، تهدف الاستخدام الكامل

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية ، للتأثير على المتغيرات النقدية و سلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

الفرع الثاني : استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت ، الى أن وصلت اليوم الى ما يعرف بالاستراتيجيات الحديثة ، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على استخدام الاهداف الاولية و لأهداف الوسطية للوصول الى الأهداف النهائية ، باستخدام الأدوات الملائمة لكل هدف.

¹ قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه ، در الطبعة الرابعة 2 ، الجزائر ، د م ج ، 5 ص،

2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص98

حيث أدى ارتفاع معدلات التضخيم في الدول الى التغيير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما الى التغير في كل من مستوى الأسعار والناتج ، و هو ما يؤثر على سير النشاط الاقتصادي وبهذا فقد تم التوجه الى استخدام المجاميع النقدية كهدف لتحكم في السياسة النقدية بدلا من سعر الفائدة الذي كان سائد قبل هذه المرحلة.¹

وهكذا قامت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، وبناءا على اتجاه ودرجة الفرق بين الاهداف والتقدير يرفع او يخفض معدل المجاميع النقدية، وبالتالي التحكم في نمو العرض النقدي ، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الارصدة النقدية لدى البنوك.

لكن هذه الاجراءات لم تؤدي دورها ولم تلق نجاحا كبيرا، وتعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في اسعار الفائدة وفقد السيطرة على العرض النقدي ولذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها :

- توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنية.
- استخدام مجموعة احتياطات البنوك كهدف اولي لضبط مجموع الاحتياطات والعرض النقدي.²

المطلب الثاني أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق مجموعة من الاهداف المختلفة والتي تنقسم الى اهداف اولية ووسطية لتحقيق الاهداف النهائية.

الفرع الاول : الاهداف الأولية

1. مجتمعات الاحتياطات النقدية

تعرف القاعدة النقدية على انها الاصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتكون موازية لاستخداماتها من العملة في التداول والاحتياط النقدي لدى البنوك المركزية وفيما يخص المجمع الاحتياطي الاكثر فعالية وسهولة، فبقي الجدل قائما حوله نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط ، وكذا يبدي تحكم السلطات النقدية في المجاميع، (النقود المتداولة- الودائع-الاحتياطات المصرفية)³

2. ظروف سوق النقد

تكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الارصدة، واسعار الفائدة الاخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ونعني بظروف السوق النقد عموما قدرة المقترضين و مواقفهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع او انخفاض في اسعار الفائدة وشروط الاقراض الاخرى.

فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترض منها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض.

¹ بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية _ حالة الجزائر ، مذكرة نكتواره غير منشورة ،

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2014-2015 ، ص 31

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص124

³ صالح مفتاح، مرجع سابق ، ص 125

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على ادونات الخزائنة والاوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.¹

الفرع الثاني : الاهداف الوسطية

تعرف بانها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول الى الاهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل.²

وتتمثل فوائد الاهداف الوسطية في انها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها كم انها تعتبر بمثابة اعلان لاستراتيجية السياسة النقدية، ويشترط في الاهداف الوسطية ان تعكس شكل جيد الاهداف النهائية المتوخاة وان تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب ان تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من طرف الجمهور، وتمثل مكونات الاهداف الوسطية في.

- 1 **المجمعات النقدية** : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق ، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المعرفية والمنتجات المالية ، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات ، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات.³
- 2 **معدلات الفائدة** : تسعى السلطة النقدية أحياناً الى اتخاذ الوصول ال معدل فائدة حقيقية هدفاً ووسطياً لسياسة النقدية ، الا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى و النقود، و المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط لسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية ، مما يفقدها أهميتها كمؤشر ، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في واقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها ، وانما ايضاً عوامل السوق⁴
3. **سعر الصرف** : هو مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية ، وتلجأ السلطات النقدية الى استخدام سعر الصرف كهدف وسيط لسياسة النقدية ، ذلك أن تخفيض سعر الصرف يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات . كما أن استقرار سعر الصرف أحد أهم ضمانات استقرار وضعية أي بلد تجاه الخارج.⁵

¹ صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 125-126

² الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص 21

³ صالح مفتاح ، مرجع سابق، ص 133

⁴ أسامة بشير الدباغ ، اسيل عبد الحبار الجورمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الناهج ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 260

⁵ خليل عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 158

الفرع الثالث : الأهداف السياسية النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسطية للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على الأسعار والقدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1% و 4% سنوياً وان تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي، حيث انه في حالة عدم التأكد من تقلبات اسعار السلع و الخدمات هذا يؤثر سلباً علي الاستقرار و النمو الاقتصادي وبالتالي يصعب التخطيط لسياسة النقدية¹

2. العمالة الكاملة

يعتبر هذا الهدف مهما لسببين السبب الاول يتمثل في ان معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية و السبب الثاني يتمثل في ان معدل بطالة مرتفع يضيع الاقتصاد عناصر انتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب ان تمس اجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، الى جانب تنشيط الطلب الفعال.²

3. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

لعب النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل وتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض الى حد ما، طبعاً دون ان يكون هذا سبباً في احداث تضخم والا كانت النتيجة عكسية. ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث ان النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من عمالة الى جانب ان استقرار الاسعار وتحسن ميزان المدفوعات عاملان اساسيان لنمو اقتصادي³

¹ السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود البنوك ، دار الفكر ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص ص 195 - 196
² اسماعيل صاري ، السياسة النقدية ودعمها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الاشارة لحلة الجزائر 2000- 2010 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدينة 2011- 2012 ، ص 13
³ موسى بوخاري لحو ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان 2005 ، ص 68

4. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة .

يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون ارادته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول لجعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافضة على مخزونها الذهبي واحتياطياتها من العملة الصعبة ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم ، الذي يدفع بالبنوك التجارية الى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات ، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية ، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات¹ .

المطلب الثالث : المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية وأدواتها

الفرع الاول : المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

انه من البديهي بأن تحتاج السلطات النقدية للعديد من المعلومات المهمة والتي تتعلق بعدد من الوحدات وذلك قصد وضع ادارة وتقييد السياسة النقدية المناسبة ، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق الى كل وحدة على حدى .

1. القطاع الحكومي

يحتاج واضع السياسة النقدية الى معلومات من القطاع الحكومي الذي يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق الا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية و القيام بتنفيذها.

فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الافاق العام ، خاصة الدعم أو الاعلانات التي تقدمها الدولة الى بعض الأفراد لعلاج بالافتراض من أفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي .

2. القطاع العائلي

يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك ، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الانتاج لقطاع الأعمال ، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الانفاق الكلي اذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي الى قطاع الأعمال لزيادة الانفاق الاستثمائي وبذلك يحتاج واضع السياسة النقدية الى دراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص 275
² اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2010 ، ص ص 36-37

3. قطاع الاعمال

يتأثر قطاع الأعمال العام أو الخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها ، ويؤثر على السياسة النقدية بوجهتين ، الأولى عن طريق الاستثمار فيقوم بالطلب على النقود وهذا حسب معدلات الفائدة ، أما الوجه الثاني فهو الانتاج حيث يؤثر على وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات ، وبالانخفاض في حالة الواردات (استيراد مواد أولية مثلا)¹.

4. القطاع المالي

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية ، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ، ويتولى البنك المركزي ادارة السياسة النقدية.

كما ان القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي اما قروضا للاستهلاك او للاستثمار او للاستغلال ، كما يودع موارده المالية لدي قطاع المالي الخاص او العام و بهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في اي بلد سواء متقدمة او متخلفة الى معلومات تتعلق بمعاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود

5. القطاع الخارجي

اصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض ، وهكذا تزايدت الحاجة الى تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين ، كما يسرب أموال خارج البلاد في حالة الواردات ، وفي حالة الواردات ، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير مهما على النشاط الاقتصادي للدولة اما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في حالة العكسية.

وكخلاصة لما سبق ذكره ترتبط هذه القطاعات مع بعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان ذلك في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال ، أن أداة التداول في هذه الأسواق هي النقود و بالتالي فان تأثير السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية²

الفرع الثاني : أدواتها**أولا السياسة النقدية الكمية :**

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية ، وأهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم وعمليا السوق المفتوح و نسبة الاحتياطي الالزامي .

¹ اكن لونييس ، مرجع سابق ، ص 56

² اكن لونييس ، مرجع سابق ، ص 56-57

1. سعر إعادة الخصم :

إن تركيز احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، وقد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي واستخدم بنك إنجلترا الخصم أول مرة عام 1839.

وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم العروض للأفراد ورجال الأعمال ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في كلفة الموارد التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي وبالتالي كلفة القروض التي تقدمها البنوك لعملائها.

ويؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان وعرض النقد فإذا أراد البنك المركزي ان يتبع سياسة نقدية توسعية فانه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الاوراق النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات فيتوسع الطلب على الائتمان وبالتالي يزيد العرض النقدي وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة انكماشية ، يلجأ الى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية ، فترتفع تكلفة هذه الاخيرة المقدمة للعملاء وبالتالي يقل الحجم الائتماني المصرفي وعرض النقد، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية¹ :

- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكنها اتباع سياسة ائتمانية مستقلة عن اثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية .
- تضعف هذه الاداة عندما يتوفر لدى البنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية اخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج.
- ارتفاع سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي الا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية ، وهذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية
- ان التغيرات في السعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان المصرفي الا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية ، وهذا متوفر اكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية²

¹ صالح مفتاح ، مرجع سابق الذكر ، ص 147

² محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، درا النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002، ص ص 179-180

2. عمليات السوق المفتوح :

وتعني عمليات السوق المفتوح دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي¹.

فاذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير علي احتياطات البنوك التجارية وكانت هناك ضغوط تضخمية عالية يلجأ الي بيع الاوراق المالية الي الافراد و البنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية ويفسد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان وتقليل حجم الانفاق الكلي فينخفض عرض النقد وفي حالة الانكماش فأن البنك المركزي يلجأ الي شراء الاوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك الي منح سيولة في الاقتصاد مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الانفاق الكلي والانتاج

ولكي تنجح عمليات السوق المفتوح يجب ان تتوفر الشروط التالية²

- احتياطات البنوك التجارية وكمية النقد المتداولة يجب ان تتغير وفقا لعمليات السوق
 - البنوك التجارية تستجيب للزيادة او الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية
 - مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها
 - توفر سوق سندات حكومة كبيرة و متطورة ومنظمة لان اثر هذه الاداة متوسط بمقدار كمية السندات الحكومية و سندات اخري و عدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات السوق المفتوحة تتسم بالفعالية في التأثير علي كمية النقد المتداولة.
 - درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.
- وبنكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني وسياسة سعر الخصم³.

¹ صالح فاتح ، مرجع سابق ، ص 151

² محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 28-29

³ بلغرور بن علي، مرجع سابق ، ص ص 126-127

3. التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) :

وهي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد.

ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياط لدى البنك المركزي هو سلامة أموال المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة والهدف الثاني هو التأثير على العرض القدي لدى البنوك التجارية¹.

ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي الى تشجيع الطلب ، أما إن كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الافراط في خلق الائتمان فان البنك المركزي يلجا إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطيات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي على خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ومن ثم تتخفف الأسعار.

ومن مزايا استخدام الاحتياطي القانوني للتأثر على العرض النقدي هي أنه يؤثر على كل البنوك بالتساوي ، وهي أداة ذات نتائج فورية ، ولا تحتاج إلى أسواق واسعة ومتطورة للتعامل وهذا ما يجعلها سهلة الاستخدام وأكثر فعالية وخاصة في البلدان النامية².

ولكن هذه الأدلة قد تكون غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي للأسباب التالية :

- لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لأن ذلك يحدث اضطرابات في عمل البنوك، ويخلق حالة من عدم التأكد لدى البنوك التجارية.
- تعامل كل هذه البنوك على حد سواء بغض النظر عن حجم البنوك ودرجة يعرضها المالي كما لا تقرض على المؤسسات مالية غير مصرفية (شركات التأمين ، شركات الاستثمار ...).
- إن رفع الاحتياط القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات ، إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها المتطلب الاحتياطي الإلزامي إلى بيع السندات فتتخفف اسعارها ، ولتجنب ذلك يقترح أن تصبح هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوح من قبل البنك المركزي³.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 88

² صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 155

³ ناضم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر ، عمان ، الأردن 1999، ص 431

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية النوعية

تهدف الوسائل الكمية لسياسة النقدية التي تعرض إليها في السابق إلى تأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز إلا أ، هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تري الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فان البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي ونلخص هذه الأدوات كالاتي¹:

1. سياسة تأطير القرض ;

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ التاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في احداث التضخم ، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجباري، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أ تحديد معدل نمو القروض و عادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات و اصدار السندات و القيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة وتجدر الاشارة الي ان هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي²

- غياب تأثيره علي القروض الموجهة للخرينة
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقيد كبير لتمويل الاقتصاد
- لجوء المشروعات الي الافتراض فيما بينها او الي اصدار سندات دين او حتي الي الافتراض بالنقد الأجنبي

2. السياسة الانتقائية للقرض.

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها اكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض اليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض الي هذه القطاعات ويمكن ان تأخذ هذه السياسة عدة اشكال منها.

❖ اقرار معدل خصم مفصل لهذه القطاعات

¹ بلغرور بن علي، مرجع سابق، ص 128-130

² ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 2000 ، ص 272

- ❖ امكانية اعادة خصم الاوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات
- ❖ اعادة خصم الاوراق فوق مستوى التدفق
- ❖ تعتبر مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة
- ❖ التميز في اسعار الفائدة حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض اسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف انتاج معين
- ❖ وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والغرض منه كبح الواردات, ويكون ذلك على النحو التالي
- ❖ قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي الى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية
- ❖ تحدث فترة سداد القروض الاستهلاكية, فعندما يلجا البنك المركزي الى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فان ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.¹

3. الاقناع الادبي

يلجا البنك المركزي الى اسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لأقناعها باتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق اهداف اقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الاداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى استقلالية قراراته.²

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن ان تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدًا تبحث في اثر عرض النقود والطلب عليها وتأثيرها على الاسعار ومعدلات الفائدة والانتاج والتشغيل وقد احدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية او العملية، وفيما يلي نستعرض لأهم النظريات النقدية.

المطلب الاول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.

قامت النظرية على مجموعة من الفرضيات والتي على اساسها تم بناء معادلة التبادل (Fisher) ومعادلة الارصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge وهي تقوم على الفرضيات التالية :

¹ صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 158

² بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 130

- ثبات حجم المعاملات، اي ان حجم المعاملات ومستوى نشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها اي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد¹
- مرونة الاجور والاسعار
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل
- وجود علاقة سببية التغيير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل
- ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير².

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير هذه النظرية ، وما يعرف بالنظرية الكمية ومن اشهرها معادلة Fisher ومحاوله Marshall التي استندت الى فكرة التفصيل النقدي.

الفرع الاول معادلة التبادل (FISHER) (1911) :

يعتبر Fisher رائد النظرية الكمية في النقود، والذي اعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الاكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا كانت كما يلي.

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث

P. المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع
M كمية النقود وهو متغير مستقل
T. حجم المبادلات (ثابت)
V. سرعة دوران النقود (ثابت)

ومن المعادلة نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

الفرع الثاني معادلة الارصدة النقدية (معادلة Cambridge)

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصاد الايطالي الفريد مارشال ، اذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضاً الى نظرية كمية النقود وصيغت على النحو التالي

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 12-13

² سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، النقود و البنوك والمصارف المركزية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2010، ص ص 239 - 241

$$M = K \times P \times Y$$

حيث استبدل T (حجم المبادلات) ب Y والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة.

وتختلف هذه المعادلة عن معادلة Fisher بمفهوم K والذي هو في الحقيقة يساوي (1/V) ويمثل (V) في معادلة فيشر الرغبة في انفاق النقود أي عدد مرات انفاق الوحدة النقدية خلال السنة ، في حين K يمثل الوحدة النقدية الكلاسيكية وهو خطوة مهمة في التحليل النقدي ، نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبية الى خطورة الافراط النقدي ونسبه في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار، الى جانب تبيان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد، لكن وككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها، ومن أهم هذه الفرضيات نذكر

1. تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود، ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم زراعي، ارتفاع تكاليف الانتاج . . الخ¹
2. عدم صحة افتراض ثبات سرعة النقود، حيث ذلك غير واقعي، ودلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي ان سرعة دوران النقود تتقلب في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة .
3. لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.
4. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند الى افتراض حالة التوظيف الكامل.

المطلب الثاني. النظرية النقدية الكنزوية

تعد النظرية الكنزوية بمنزلة ثورة حقيقية في النظام النقدي والاقتصادي ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود ، تقوم النظرية الكنزوية على اساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والانتاج و الاستهلاك، الادخار، الاستثمار ، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل .

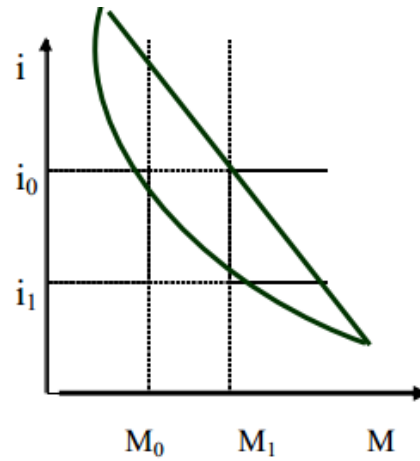
كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية الا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية الى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة على غرار التبادل، وانما هي مخزن للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل والانتاج والاستخدام ، اذ أن الاحتفاظ بالنقود من طرف الأفراد دون استثمارها يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والانتاج ، وهكذا يعد التفصيل النقدي طبقا لتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

وتقوم النظرية النقدية الكنزوية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها¹

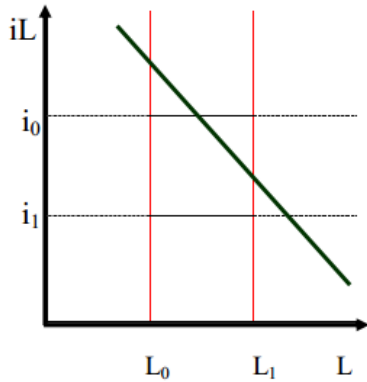
¹بلعزوز بن علي، مرجع سابق ص 18

- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي : المعاملات, الاحتياط, و المضاربة.
- سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها.
- معدل العائد للنقود يساوي صفر.
- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على النقود والسندات.
- عند مستوى معدل فائدة يزيد الطلب على النقود.

الشكل 1 يوضح العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة

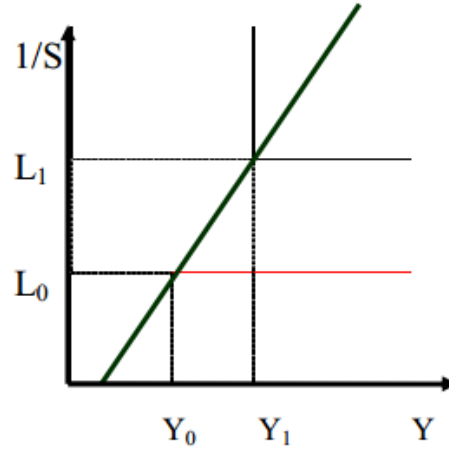


الشكل 2 يوضح العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة



¹عباس كاظم حاسم الدعيمي, اثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية, مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في

الشكل 3 يوضح العلاقة بين الاستثمار وقيمة الاستهلاك



SOURCE : Robert j Garden and others. MACRO économique 2^e édition Gaétan moun éditeur candr . p 454.

بما أن في التحليل الكينزي الطلب على النقود $M0$ هو الطلب لغرض المعاملات $L1$ والطلب لغرض المضاربة $L2$ أي أن $M1 = L1 + L2$ وهذا يعني بأن الكمية الزائدة في عرض النقود وفي ظل ثبات الدخل سيكون $DMs = L2$ ، وهذا ما يجعل الأعوان الاقتصاديين يوظفون هذه النقود المعروضة في السندات وبالتالي يزيد الطلب على السندات ، من خلال زيادة الطلب عليها ترتفع قيمتها السوقية وبما أن هناك علاقة عكسية بين السعر السوقي ومعدل الفائدة لسند، يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة وذلك من خلال المنحنى رقم 1.

يتحدد الاستثمار وفق كينز على أساس معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار وذلك من خلال اقبال المنتجين على الاستثمارات وعليه سيرتفع الاستثمار الى اتجاه اليمين (لاحظ المنحنى 2) .

ان زيادة الاستثمار عند كينز من شأنها أن تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفق قيمة الاستهلاك والاستثمار اذ لهما علاقة طردية مع الدخل، فزيادة الاستثمار تعني زيادة الدخل وهو ما يظهر في المنحنى 3.¹

هذا ما يجعلنا نتوصل الى أن زيادة كمية النقود يترتب عليها زيادة في الدخل وفق التحليل الكينزي، ويمكن أن تحدث الحالة العكسية عند التخفيض من كمية النقود ، وبالتالي فان النقود غير محايدة وفقا اكنز وأن التحليل الكنزي يقر بأن للسياسة النقدية تأثير على معدل الفائدة وبالتالي على الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والانتاج والدخل الوطني وبالتالي على الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو) :

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الامريكي **Milton Friedman**، حيث تبنى التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ ببعض جوانبه.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص

وقبل دراسة محتوى النظرية لا بد من الاشارة الى أهم الفرضيات التي تركز عليها وهي¹:

- استقلالية الكمية النقدية (عرض النقود) عن طلب النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود.
- رفض فكرة السيولة عمد دالة الطلب النقدي.
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات ، الى جانب سرعة التداول النقدي V عند الكلاسيك.
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

آخر هي نظرية رأس المال، فمن بين حائزي الأصول النهائية الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون. ولقد افترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصدة ، وليس لكمية إسمية وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند **Friedman** بالصيغة التالية²:

$$\frac{Md}{p} = f(Yp, Rb - Rm, Re - Rm, \pi - Rm, m - Rm, v)$$

حيث Md/p الطلب على النقود بأرصدة حقيقية : Yp الدخل الخام.

m الثروة البشرية π^e معدل التضخم المتوقع

R_m العوائد المتوقعة من النقود. R_b العوائد المتعلقة من السندات

R_e العوائد المتوقعة من الاسهم v اذواق وتفصيلات الافراد

يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر ايجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل العام، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة.

ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.³

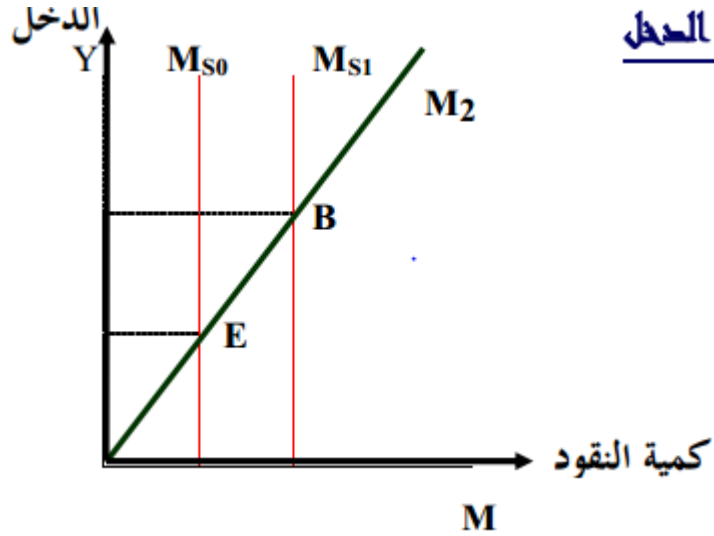
ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي :

¹ عقيل جاسم عبد الله، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار النشر، للاردن، 2006، ص 163

² عوض اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 267

³ عباس كاظم حاسم الدعيمي، مرجع سابق، ص 15

الشكل 4: أثر عرض النقود على الدخل:



Source : Robert j Garden and others. MACRO économique 2^e édition Gaétan moun éditeur canda . p 45

حيث يمثل المنحنى M_s عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي ، ويمثل المنحنى M_y الطلب على النقود وهو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، وبالتالي يمثل النقطة E التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد M_s مع الطلب M_y عند مستوى الدخل النقدي Y_0 ، فإذا ارتفع عرض النقود من M_s إلى M_{s1} فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتفاظ به، وهذا يعني أن النقود يجب أن ينفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي، فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد كما افترضه النظرية الكلاسيكية في العرض النقدي¹

المطلب الرابع : النظرية النقدية النيوكلاسيكية (تحليل التوقعات العقلانية) :

ظهرت هذه النظرية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكاس وروبرت بارو وغيرهم، ويأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبقه من ناحية تأكيد الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يطبق سمة جديدة لهذا التحليل ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية (الأفراد والمنشآت) ، وتتخلص الفرضيات الأساسية لهذه النظرية كما يلي²

- الأعوان الاقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية والتصرفات المحتملة لواقعي هذه السياسات، ويكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني.
- الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقر، ويرجع بسبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترات الانكماش وضعفها.
- حيادية النقود، حيث أن المتغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.
- لا يوجد مفاضلة بين التضخم والبطالة على عكس ما يعتقد النقديون.
- يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا وبسيطا في رسم السياسة الاقتصادية.

¹محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية، دار غيداء، عمان، 2009، ص58

²محمد علي احمد شعبان، انعكاسات

- عرض العمل (الانتاج) من طرف العمال(المؤسسات)مرتبط بالأجور(أسعار السلع).
 - وتؤدي التوقعات العقلانية حسب هذه النظرية إلى دور هام في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية¹:
 - الطلب على الأصول وتحديد أسعار الفائدة، حيث أن توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل وبالتالي تحديد أسعار الفائدة.
 - خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنوك، فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقعاتهم بخصوص العائد النسبي لكل من هذه الأصول، وقرارات البنوك فيما يخص الاحتياطي و الاقتراض من البنك المركزي تتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض²
 - توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم وأوضاع الاقتصادية، تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يخص السياسة النقدية ، فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى تضخم مرتفع فإنه يسطر هدف التخفيض من هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، كما أنه إذا توقع انخفاض في مستوى الاستثمار فيقوم بإجراءات نقدية لإيقاد الفائدة منخفضة على حد ما.
 - العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود، فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من عائد السندات مثلا، كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند مثلا كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند، فهما يكون الطلب على النقود مرتفعا.
 - العرض الكلي والتضخم، حيث أن توقعات العمال عن التضخم والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على العرض الكلي ومستوى الأجور، فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور.³
- وبالنسبة للكلاسيكيين الجدد فالنقود حيادية ليس لها تأثير على المدى القصير، ل في حالة الصدمة المفاجئة، يوافقون على مستوى معدل البطالة الطبيعي، ولا يمكن أن يرتفع هذا المعدل لأن التوقعات العقلانية، ولا يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم لا على المدى القصير أو الطويل، حيث أن كل السياسات تنتج نحو معدل البطالة.

المبحث الثالث : ماهية النمو الاقتصادي

عد المفاهيم الاساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من اهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي.

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي " تلك الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الاجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الداخل نمو اقتصاديا ويعني النمو بالنسبة لمستوي الاقتصاد الوطني⁴

¹ سامي الخليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994، ص895-893

² سامي الخليل ، مرجع سابق ، ص 897

³ سامي الخليل ، مرجع سابق ، ص 899

⁴ عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث/ دون مكان نشر، 1999، ص12

كما يمكن تعريفه علي انه.

- النمو الاقتصادي يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما علي توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا او خارجيا)¹
 - كما يعرف بانه " حدوث الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن أي انه يشير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع وهذا لا يعني مجرد الزيادة في الدخل الكلي او الناتج الكلي وانما يتعدى ذلك الي حدوث تحسين يتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي"²
 - كما يمكن تعريفه علي انه" ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي (PNB) او الناتج المحلي الاجمالي (PIB) الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه³
- ويعني النمو الاقتصادي ايضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالي

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويلاحظ مما سبق ان.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

مما سبق نستنتج ان النمو الاقتصادي ينطوي علي العناصر التالية.

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفر من الدخل القومي
- ان تكون الزيادة في متوسط الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية
- ان تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية

المطلب الثاني : محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول : محددات النمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة محددات و عوامل ويجعلها أساسا للنمو الاقتصادي ، ولكنهم يختلفون في آراءهم النسبية لهذه العوامل و عددها ، نذكر منها العوامل التالية :

¹ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص34

² عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، دار الجامعة الاسكندرية، 2003، ص11

1. **اليد العاملة :** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي ، و خاصة قديما حيث اعتبروه محددًا أساسيا لحجم الانتاج المحقق ، الا انه بتطور التكنولوجيا و التقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات و التعليم والتدريب ، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري ، ولا شك في أن هذين العاملين (التدريب و التعليم) يساعدان كثيرا على رفع انتاجية القوة العاملة
2. **رأس المال :** وهو عبارة عن سلع تستخدم في انتاج سلع اخرى ، ويمثل رأس المال الاستثمار أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية ، و يتكون رأس المال من المخزون المجتمع من الآلات و المعدات و الطرق والمطارات و الموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية ، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع . فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما و ادخاره (اي عدم استهلاكه) ، و من ثم تحويل هذه المدخرات الى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات و المعدات التي تساعده على زيادة انتاجه
3. **التقدم التقني :** ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية ، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية ، أي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع و بتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الاسعار السائد أو القدرة الشرائية في المجتمع . فإدخال الطرق الجديدة في عملية الانتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الاموال و يراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة ، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج ، التحسين في التنظيم و الادارة ، ادخال التحسينات في أنظمة التدريب و التأهيل

الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

هناك معيار رئيسي لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معيار الدخل الوطني الخام بالإضافة الى معايير اخرى تعتبر ثانوية نذكر اهمها فيما يلي¹:

1. **معيار الدخل القومي الكلي :** يقاس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل, الا ان هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب, وذلك لان زيادة الدخل او نقصه قد لا يؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية او سلبية.
2. **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع :** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي, فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة, اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني

¹ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن سير احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الحامية، الاسكندرية، 1999،

3. معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي اكثر المعايير استخداما واكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع "النمو الاقتصادي" من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في اطار الافكار و المدارس و النظريات الاقتصادية التي تباينت تحليلات روادها و مفكرها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية

الفرع الاول : النظريات القديمة (الكلاسيكية)

أولا : النظرية الكلاسيكية وتحليله للنمو الاقتصادي

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والاسس التي تدعم الافكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي.

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة
- الملكية الخاصة
- مبدأ المنافسة الحرة
- المرونة الكاملة لكل من الاجور و الاسعار
- عدم خضوع العمال للخداع النقدي قانون ساي (Say) "للمنافذ" الذي يقضي بان العرض يخلق دوما طالبا مساويا له
- مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات ، فالنقود هنا ليست سوي عربية لنقل القيم.¹

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي يري اصحاب هذا الفكر او هذه المدرسة ان اساس قيام التحليل الكلاسيكي يرتكز علي الافتراضات التالية :

- ثبات حجم الانتاج او المعاملات فقانون ساي للأسواق الذي يعتبر ان العرض يخلق طالبا مساويا له فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى ان كل انتاج يخلق معه انفاقا مساويا له و ان حدوث اي خلل في التوازن ما بين العرض و الطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الاسعار
- ثبات سرعة دوران النقود علي الاقل في المدى القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص10

- ارتباط تغير المستوي العام للأسعار بتغير كمية النقود وفق علاقة طردية تناسبية
- لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك ان النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة الي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹

1. دالة الانتاج : تأخذ دالة الانتاج الكلي عند الكلاسيك الشكل التالي :

$$Y = f(L, K, T) \dots (1)$$

حيث Y يمثل الانتاج الكلي (الدخل الوطني)

L يمثل مستوى العمالة او التوظيف وهو مقدار متغير

K يمثل عنصر رأس المال وهو مقدار ثابت في المدى القصير

T درجة التقدم التقني والابداع

ومنه يصبح تركيب دالة الانتاج من الشكل $Y = f(L)$

1. **الطلب على العمل.** يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الاجور

$$Ld = L \left(\frac{W}{P} \right)$$

الحقيقية, ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي

حيث Ld يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين

W/P مستوى الاجور الحقيقية

W مستوى الاجور النقدية (الاسمية)

P المستوى العام للأسعار

2. **عرض العمل** ويقصد به كمية العمل التي يقبل الافراد تقديمها للمشروعات مقابل الاجور المختلفة

(الاجور الحقيقية) السائدة في السوق، والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الاجور الحقيقية هي علاقة

طردية اي ان عرض العمل Ls دالة متزايدة لمعدل الاجور الحقيقية W/P ويمكن التعبير عن ذلك

$$Ls = L \left(\frac{W}{P} \right)$$

كما يلي

حيث Ls يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمل

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل.

3. **توازن سوق السلع والخدمات :** يرى رواد هذه المدرسة ان الادخار لا يمثل سوى صورة اخرى من

صور الانفاق على شراء سلع الاستثمار، بمعنى ان كل ادخار سوف يتحول بالضرورة الى استثمار

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحدائث للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 1981،

وذلك بفضل معدل الفائدة الذي يحتل مكانة هامة في النظرية الكمية التقليدية حيث يمثل الوسيلة التي بفضلها يضل قانون ساي قائما وينطبق في ظل اقتصاد نقدي.

ومن ثم يمكن التعبير عن دالتي الادخار والاستثمار في الفترة القصيرة عند التقليديين على النحو التالي

$$S = f(i+) \quad . \quad I = f(i-)$$

حيث I يمثل الاستثمار (دالة تابعة سلبي لمعدل الفائدة)

S يمثل الادخار (دالة تابعة ايجابيا لمعدل الفائدة)

ثانيا : النظرية الكينزية و تحليلها لنمو الاقتصادي

تعتبر النظرية الكينزية اول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والانتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي تميز تحليل كينز بانه تحليل نقدي بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية¹

- لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- وفقا للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقا لمعدل الفائدة، وانما نجد انهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بنقاط الادخار مع الاستثمار كما اكد عليه الكلاسيك، ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الارصدة النقدية من جانب وحياسة الارصدة القابلة للانقراض من جانب اخر، اي بلغة فنية يتحدد سعر الفائدة في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة.²
- ان الطلب على النقود لا يقتصر على اغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وانما يتضمن اغراضا اخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لاغراض المضاربة في الاسواق المالية.³
- يؤكد كينز في تحليله على ان معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الاموال لاغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة انفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الانفاق الاستثماري الخاص.

¹ سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص63

² احمد ابو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود و الاسواق المالية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص 360

³ عبد المنعم السيد عليو نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، مرجع سابق، ص286

1. النقود وفق التحليل الكينزي

- **الطلب على النقود عند كينز :** وقد وضع كينز في نظريته العامة ان رغبة العناصر الاقتصادية في حيازة ارصدة نقدية يرجع الى ان النقود تعد بمثابة "الاصل الاكثر سيولة" نظرا لأنها تمثل الاصل الوحيد الذي يمكن تحويله، دون مرور فترة زمنية الى اصل اخر، او هي الاصل الوحيد الذي لا يحتاج أسئلة. وقد أوضح ان الافراد يطلبون النقود لانهم يحتاجون الى ارصدة نقدية لاجراء معاملاتهم اليومية او لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة واخيرا لانهم يفضلون الاحتفاظ بالارصدة النقدية كأصل ذو افضلية على الصور الاخرى لتبادل الثروة، ومن ثم يمكن اجمال هذه العمليات في الدوافع التالية، الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والمضاربة¹.
- **عرض النقود :** نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، او هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع انواعها. ويتحدد هذا الاخير وفقا لعوامل عدة اهمها اثر كمية النقد على مستوى الاسعار بمعنى معدل التضخم، مرحلة الدورة الاقتصادية اي حالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي، ويعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج ، ويأتي هذا وفقا لايمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹.
- 2. **الطلب الكلي الفعال :** يتمثل الطلب الكلي الفعال في مجموع ما يقرر الافراد انفاقه على السلع والخدمات، هذه الاخيرة التي تشمل على سلع وخدمات الاستهلاك و سلع وخدمات الاستثمار. فالمنظور الكينزي اكد ان هذا الطلب لا يقف عند حد الرغبة في الشراء، بل لابد وان يقترن بالمقدرة على هذا الشراء، كما انه يشمل انفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والناج والدخل القومي².
- 3. **سعر الفائدة :** اعتبر التقليديون ان الفائدة ثمن للادخار، اما كينز فاعتبرها ثمنا للنقود او ثمن التخلي او التنازل عن السيولة فالنقود هي اصل كامل السيولة اذا ما قورنت بغيرها من الاصول الراسمالية الاخرى، ولكي تغري الذي يحتفظ بالنقود بالتنازل عنها يجب ان يتقاضى مكافأة لقاء تخليه عن السيولة وهذه المكافأة هي عبارة عن معدل الفائدة³.

¹ عبد المنعم مبارك واحمد علي النافه، النقود والصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1998، ص198

² بقيق ليلي اسمهان، ميكانيزم انتقال اثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2003، ص63

³ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص267

المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

أولاً : نموذج هارود- دومار *

يرجع هذا النموذج الى ابحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "افيسي دومار" الذي يعتبر مزيجاً للأفكار الكينزية، وجاء هذا النموذج بالاساس ليوجه الى الدول النامية والدول التي تتخفف فيها معدلات النمو الاقتصادي.

1. تحليل النموذج حيث يبين نموذج هارود- دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الاخير فان الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم اما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، واما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار الى الدخل)، وبالتالي فان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب²

❖ تحليل هارود يقوم بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط¹

➡ **معدل النمو الفعلي**. يتمثل هذا الاخير في النمو الفعلي في كل من الناتج او الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال اي نسبة (رأس المال / الناتج) بافتراض مايلي.

• الادخار الاجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني $Y.S = sY$

• المعامل المتوسط لرأس المال K ثابت $k = K/Y = \Delta K/\Delta Y$

وبالاذخ بعين الاعتبار المساواة التالية $I=S$ و $I=\Delta K$ نتحصل على

$$g = \Delta Y / Y = s / k \text{ لدينا } k\Delta Y = sY \text{ ومن العلاقة } I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S$$

ان معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال

• **معدل النمو المضمون** هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد ان يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن اجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و C المعامل الحدي لرأس المال الازم للمقاوم والذي يدخل في المعجل

مع الازخ بعين الاعتبار المساواة او التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على

$$sY^0 = c(Y_1 - Y_0)$$

حيث $c(Y_1 - Y_0)$ يمثل الاستثمار المرغوب فيه، والذي يعتبر نسبة ثابتة.

¹ حسين عمر ، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 71-72

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على sY_0 الادخار المحقق

$$g^w = ((Y^1 - Y^0))/Y^0 = s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف او المرغوب فيه، حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن اعظم ربح.

• **معدل النمو الطبيعي** يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الانتاجية العاملة a ، ويرمز له ب g_n وهو عبارة عن اقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب ل استمرار التشغيل الكامل، ان ينمو الانتاج بمعدل طبيعي g_n مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد ان يساوي كل من معدل النمو المضمون $g^w = s/c$ ومعدل النمو الطبيعي، مادام ان المعاملات الثلاث c, a, n ، خارجية ومستقلة، فان المساواة بين g_n و g^w هي مفاجئة، هذا ما يؤدي الى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

2. تقييم النموذج

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود_دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، أما افتراض ثبات اسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الاسعار¹

ثانيا : نموذج سولو.

ان الفكر الجديد او الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو والنماذج التي اتت بعده والتي يمكن ربط اغلبها بهذا الاخير، من اجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي.

1. عرض النموذج

دالة الانتاج : تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الانتاج (Y) ورأس المال (K) والعمل (L) ومردودية العمل (A) حيث حوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الانتاج على الشكل التالي $Y(t) = F((K(t), A(t) L(t))$ حيث t هي الزمن

¹مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ، 1999، ص

2. فرضيات النموذج. من الفرضيات الاساسية في نموذج سولو هو ان كل من عوامل الانتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرة حجم ثابتة، حالة الاقتصاد غير متطور بصفة معينة، اين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي الى زيادة في الانتاج باكثر من الضعف.¹

وكذلك من خصوصيات دالة الانتاج، ان الانتاجية الحدية لرأس المال او العمل تؤول الى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان الى الصفر لما يؤولان الى ما لانهاية كالاتي.

$$\lim_{K \rightarrow 0} (Fk) = \lim_{L \rightarrow 0} (FL) = \infty, \lim_{k \rightarrow \infty} (Fk) = \lim_{L \rightarrow \infty} (FL) = 0$$

- يفترض نموذج سولو ان الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث اذا رمزنا ب s لنسبة الادخار فان الزيادة في رأس المال تكتب ب $\frac{dK(t)}{dt} = sY(t)$
- ان عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالاضافة الى ان سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها

$$dL(t)/dt = nL(t)$$

- واذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة انية $e^{\gamma t}$

فان الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي (a) $DK(t)/dt = SF[K(t)] - (n + \lambda) K(t)$

وبالتالي فان نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K^* من K بحيث $SF[K^*] = (n + \lambda)K^*$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، اي ان $dK(t)/dt = 0$

القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في ايجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة انتاج ذات قيم n و λ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبط ب كل معدل ادخار S واذا رمز لها ب $K^*(s)$ مع $dK^*(s)/ds > 0$ وعليه فان مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c = (1 - s) \cdot f[k^*(s)]$ مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى ب

$$cor = f(Kor) - (n + \lambda) \cdot Kor$$

حيث Kor تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى ل c^*

اذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الاجيال الحالية والمستقبلية، فان القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or}

¹ جمرة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحنج لخضر، باتنة، 2010، ص 54

3. نتائج نموذج سولو : تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون¹ .

- نسبة رأس المال على العمل، الانتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الانتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$
- معدل الاجر $e^{\lambda t} [f(K^*) - K^* f'(K^*)]$ ينمو بمعدل λ
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(K^*)$ وهو ثابت

بالاضافة الى ان معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية (Dynamique de transition) اي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية او عند اللزوم الى الدخل الحقيقي لاقتصاد اخر، حيث بقسمة المعادلة (a) على K نتحصل على معدل نمو رأس المال gk

$$Gk = (dk(t)/dt / K = (s \cdot f[k(t)]/k) - (n + \lambda) \dots \dots \dots (b))$$

ومنه فانه لما تكون k نسبيا منخفضة، فان الانتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وان الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s \cdot f[k(t)]$ هي نسبيا مرتفعة، غير ان رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$ وبالتالي فان معدل النمو gk هو نسبيا مرتفع، ويؤول الى حالته النظامية بنفس الطريقة يمكن تحديد بان الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية اي $k(0) > k^*$ فان معدل النمو ينخفض في الزمن.

المطلب الثالث : النظريات الحديثة لنمو اقتصادي .

أولا : رومر ورأس المال المادي (1986)

حاول بول رومر ان يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو الطويل الاجل القائم على افتراض تناقص عائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الانتاج المتوسط....الخ يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فاذا كانت ايرادات المخزونين ثابتة امكن للاقتصاد ان يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الاجل وثابت وهو يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص اهمها فيما يلي.

¹ حمزة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مرجع سابق، ص55

- الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر اليتين تتمثل الاولى فيما يؤدي اليه الاستثمار في الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الاخرى وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه
- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الامثل وهو ما يشكل وجه الاختلاف الاساسي بين نموذجي "رومر وسولو"
- التأثير مستمر للالزامات في مسار النمو بسبب تاثر مخزون رأس المال والذي يكون انعكاسه طويل الاجل حتى مع اعادة التوازن المستقر
- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو هي
- حالة مرونة انتاج المعرفة الكلية تعادل واحد صحيح
- حالة مرونة انتاج المعرفة الكلية اكبر من واحد صحيح. كما قام نموذج "رومر" على مجموعة افتراضات اهمها
- افتراض وجود اقتصاد يوجد به عدد متساوي من المنشآت المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين
- للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد اثر خارجي موجب على انتاج كل منشأة رغم ان اختيار A خارجي بالنسبة لكل منشأة، حيث A تمثل الرصيد الكلي للمعرفة
- دالة الانتاج F هي دالة متجانسة من الدرجة الاولى في كل من R_i و X وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A
- كما تتمتع دالة الانتاج F بتزايد الانتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية بمعنى انه بالنسبة لعوامل الانتاج X الثابتة فان دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A
- كما يرى "رومر" انه يمكن ثبات وتمائل تفضيلات الافراد والفن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال
- مجمل القول ان نموذج النمو "رومر" هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الانتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الاجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية الى تعظيم الربح.

ثانيا : نموذج لوكاس ورأس المال البشري

داخل مختلف القطاعات الاقتصادية (1988) ينصرف مفهوم رأس المال البشري الى مخزون المعارف المكتسبة من الاعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الاشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الانتاجية من هذا المنطلق ركز روبرت لوكاس على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه، وحرس مثل رومر على اثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال

ابراز مواطن الضعف في نتائج نموذجها الاصلي -نموذج سولو- في المجال الدولي فمن جهة لم يعمل سولو حسابا لنتوع اوضاع الاقتصاديات الدولية ومن جهة اخرى راي سولو -بالتبعية- ان التجارة الدولية (من خلال لعبة التوازن التنافسي) لابد من ان تتسبب في تعادل سريع لكل من . نسبة رأس المال /العمل والاسعار النسبية لعوامل الانتاج

قام لوكاس بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم واعدادهم، وفي هذه الحالة تتميز دالة الانتاج بوجود نوعين من المدخلات، مخزون رأس المال المادي وتراكم العمال الفعال، اي عرض العمل المادي تعد اعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفعالية ، الذي يعبر عن تأثير الوفرات الايجابية للأعداد او التكوين على انجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين.

وقد استخلص لوكاس من نموذجه هذا نتيجتين مهمتين

➡ **اولهما :** فصل النمو المتوازن عن النمو الامثل، الناتج عن وفرات خارجية ايجابية، فالمعدل الامثل عن واقع وجود وفرات خارجية ايجابية، فالمعدل الامثل لنمو رأس المال البشري يعد اكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الوفرات الجماعية

➡ **ثانيتها :** ان الاقتصاد الذي يجري تخصيص اولي لرأس المال المادي والبشري افضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو افضل من غيره مما يعني ان النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول ناتج عن تباين الشروط الاولية.

نستخلص انه حتى يتولد نمو ذاتي يرتكز على راس المال البشري ثابتة، اما اذا كانت متناقصة فانه لا يوجد نمو ثابت طويل الاجل بينما اذا كانت متزايدة فانه يوجد نمو عميق

خلاصة الفصل :

ان السياسة النقدية هي عبارة عن اجراءات وقرارات تقوم بها السلطات النقدية فالأكيد ان لها اهداف وادوات ففي ما يخص الاهداف فأنها تصنف الى اهداف اولية تتمثل في مجتمعات و احتياطات نقدية وظروف سوق النقد، اهداف وسيطيه تتمثل في معدل الفائدة، سعر الصرف والمجتمعات النقدية واهداف نهائية اهمها استقرار الاسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وفيما يخص الادوات فتوجد ادوات كمية واخرى نوعية اما الكمية فهي سعر اعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة. واما النوعية فمنها سياسة تاطير القرض، الودائع الخاصة، الأقناع الادبي، معدلات الفائدة وسعر الصرف، كل هذه الأدوات تعنى بشيئ واحد وهو النمو الاقتصادي . ويعتبر هذا الجزء من التفكير الاقتصادي الذي يعنى بتحليل كيف يتحدد المعدل الذي على اساسه ينمو النشاط الاقتصادي من عام الى اخر من اهم اجزاء هذا الفكر واكثرها اهتماما في مختلف الدول، ونعني بنمو النشاط الاقتصادي نمو المؤشرات المختلفة التي لها دلالة على النمو مثل الدخل القومي والاستهلاك القومي والتوظيف الكلي والاستثمار الكلي، وغيرها من المؤشرات الكلية، ومن خلال ذلك نعني بمفهوم النمو تزايد المؤشرات الكلية والمؤشرات الخاصة بالفرد في المتوسط، حيث قد يزيد سكان الدولة بمعدل يمتص كل زيادة في هذه المؤشرات ويبقى المجتمع تبعا لذلك مجتمعا لم يتخطى بعد مرحلة محاولة الانطلاق للانضمام للدولة الصناعية المتطورة او الدولة الغنية بشكل عام، كما ان نظريات النمو بالرغم من انها زودتنا ببعض الفهم لحركة النشاط الاقتصادي الا انها تستمد اهميتها من محتواها الرياضي اكثر من محتواها الاقتصادي التطبيقي، وعلى كل يبقى هدف تحقيق النمو الاقتصادي هو الاول في الخطط الاقتصادية لكل الدول. ويتمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع ادارة السياسة النقدية للوصول الى تحقيق اهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له ذلك الا اذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الادارة الموضوعية التي تكون على اسس اقتصادية بحتة.



الفصل الثاني

دراسة آثار السياسة النقدية على النمو الاقتصادي



تمهيد

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على اسس ومبادئ اقتصاد السوق ، وذلك بعد ازمة سنة 1986 م التي بينت بوضوح هشاشة الميكل الاقتصادي في الجزائر، الامر الذي تطلب في بداية الامر القيام باصلاحات ذاتية، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الازمات النقدية و الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن اجل الخروج من تلك الحلقة ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك من اجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر الى اعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد اهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيدا عن اي خلفيات او مصالح، وفتح المجال الواسع امام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

المبحث الأول : تطور المتغيرات الاقتصادية

المطلب الأول : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1998-2018

ادت الصدمة البترولية 1986 ، الى دخول الاقتصاد الجزائري في ازمة حادة تميزت باختلال مزدوج في موازنة الدولة وفي ميزان المدفوعات على الاخص، نتج عنه تباطؤ في النشاط الاقتصادي بسبب تدني الواردات التي يحتاجها القطاع الانتاجي، الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق الدولية، وقد بين هذا الوضع ان المشكل ليس ظرفيا بقدر ما هو هيكلي، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد على التعديل والتصحيح وفق الوضع الجديد، مما يعني ان النموذج المتبع خلال عقدين تقريبا بلغ حدوده، وعليه يجب ادخال اصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.

ادت ازمة انهيار اسعار البترول سنة 1986 صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 الى 13 دولار للبرميل سنة 1986، ليشهد ارتفاع طفيف سنة 1987 الى 17.7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض الى 14,2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض اسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار امام العملات الرئيسية، ولهذا كانت الازمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري.¹ والتي تميزت بانخفاض ايرادات الصادرات، وهو ما اثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات، ونتيجة لذلك ما كان على السلطات الا ان تتبع سياسة نشطة لسعر الصرف تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري.

وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفق للطرق التالية.

يمكن تقديم الجدول التالي الذي يبين تطور وضعية سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الامريكي

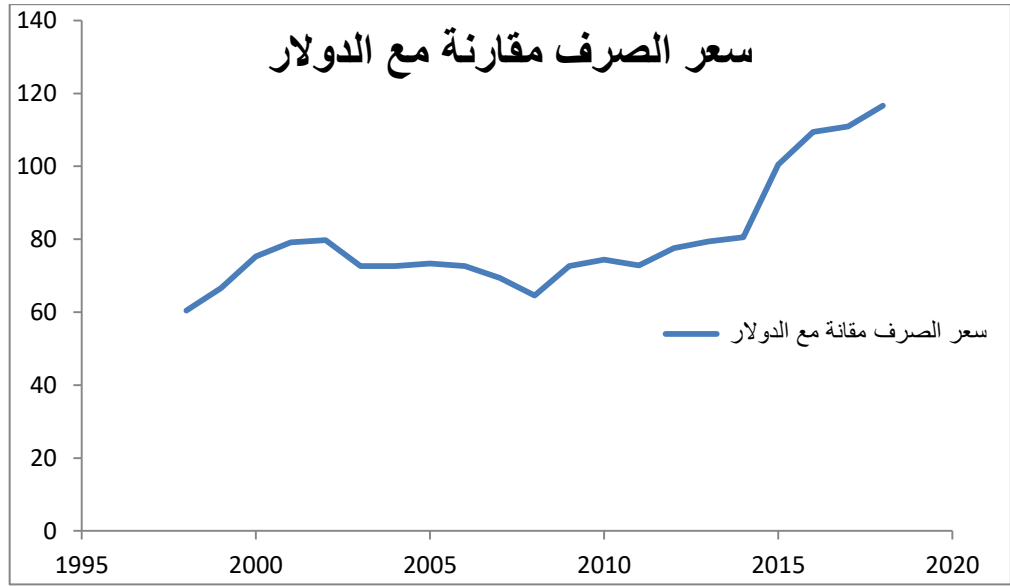
الجدول رقم 1. تطور وضعية سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار (1998- 2018) الوحدة (\$))

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1998	60,4	2010	74,40
1999	66,6	2011	72,85
2000	75,26	2012	77,55
2001	79,1	2013	79,38
2002	79,72	2014	80,56
2003	72,61	2015	100,46
2004	72,61	2016	109,47
2005	73,36	2017	110,96
2006	72,64	2018	116,62
2007	69,36		

¹سمية موري، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص155

		64,56	2008
		72,64	2009

المصدر سعر الصرف مقابل العملة الصعبة (قيم نهاية الفترة)، الاحصائيات المالية والنقدية، النشرة
<http://www.bank-of-algeria.dz/stats.htm>



المنحنى رقم 3: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار

لقد تمثل الهدف الاساسي للاصلاح النقدي والمالي في اعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي والخارجي وتمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا للطرق الاتية.

❖ **الانزلاق التدريجي:** تمثلت هذه الطريقة في تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة

نسبيا امتدت من نهاية سنة 1987 الى سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج/\$ في نهاية 1987 الى 17,7 دج/\$ نهاية مارس 1991، حيث تم تسريع عملية الانزلاق، في فترة تطبيق الاصلاحات، وقد استقر هذا الانزلاق عند هذا المستوى طيلة ستة اهر الموالية قبل اعتماد طريقة التخفيض الصريح

❖ **طريقة التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر

1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22,5% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22,5 دينار للدولار الواحد، وقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/4/1994 هذا القرار اصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دج/\$، وباستثناء سنة 1994 اين تم تخفيض سعر صرف الدينار بالقيمة السابقة، نلاحظ استقرار في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار منذ 1994 الى غاية 2002، حيث بلغ سعر الصرف حوالي 80 دج/\$

❖ **طريقة التسعير:** هي نظام للتسعير بالمزاد العلني، استهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل، وهي تعتمد

على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر، مع العلم انها كانت تعقد اسبوعيا في بداية انطلاقتها

وقد سمحت هذه الطريقة بتحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، كما سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على تلبية طلب المتعاملين على العملات الصعبة، وقد بدأت هذه الطريقة في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1993 حتى آخر 1995، وتعتبر هذه الطريقة مرحلة تجريبية للبنوك التجارية والبنك المركزي، بالإضافة الى تمكين الصيارفة من تعميق معارفهم وادراك اثر المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت في التحضير لاعداد التنظيمات والاجراءات والموارد البشرية الضرورية لانشاء سوق الصرف

يقوم رئيس الجلسة باعلان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر على المشاركين والمعدل الذي بموجبه يمكنه التنازل عن المبلغ ويكون هذا السعر الافتتاحي مساويا للمبلغ المحدد عند الجلسة السابقة، ويمكن القول ان بنكالجزائر استطاع تسيير معدل الصرف لتحقيق اهداف توفير احتياطي الصرف ووضع سياسة نقدية تتماشى وما ينص عليه مخطط التعديل الهيكلي.

❖ **سوق الصرف ما بين البنوك:** من بين اهداف برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998) انشاء سوق الصرف ما بين البنوك والتي انشأت في اواخر سنة 1995 بموجب التنظيم رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، وانطلقت في نشاطها في جانفي 1996

وبقرار ضمان قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة للمعاملات الجارية منذ 1997 فان سوق الصرف الموازي قد اخذ في الانكماش

كذلك من اجل تفادي الاختلالات، فان المتدخلين في هذه السوق اصبحوا مطالبين بالتصريح اليومي لوضعيتهم تجاه الصرف لكل عملة اجنبية، اضافة الى اتباع قواعد الحذر وتحضير المعطيات الاحصائية المتعلقة بالوضعية اليومية لمعاملات الصرف لكل عملة اجنبية حسب تاريخ الاستحقاق

وفي سنة 2008، شهد سعر الصرف انخفاض كبير اثر الازمة العالمية قدر ب 64,56 دج/\$، مؤثرا بذلك على قيمة الصادرات في ظل الطلب المتزايد على مادة النفط. مما ادى الى التفكير في سياسة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن هذه الازمة لم يطل تاثيرها على الاقتصاد الجزائري حيث اقتصر اثرها على الجانب الحقيقي فقط، وهذا ما لمسناه عند عودة ارتفاع قيمة الدولار مما زاد من قيمة صرف الدينار، وذلك بداية من 2009 الى غاية 2012 اي وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الى اعلى قيمة سنة 2003 قدرت ب 77,55 دج/\$

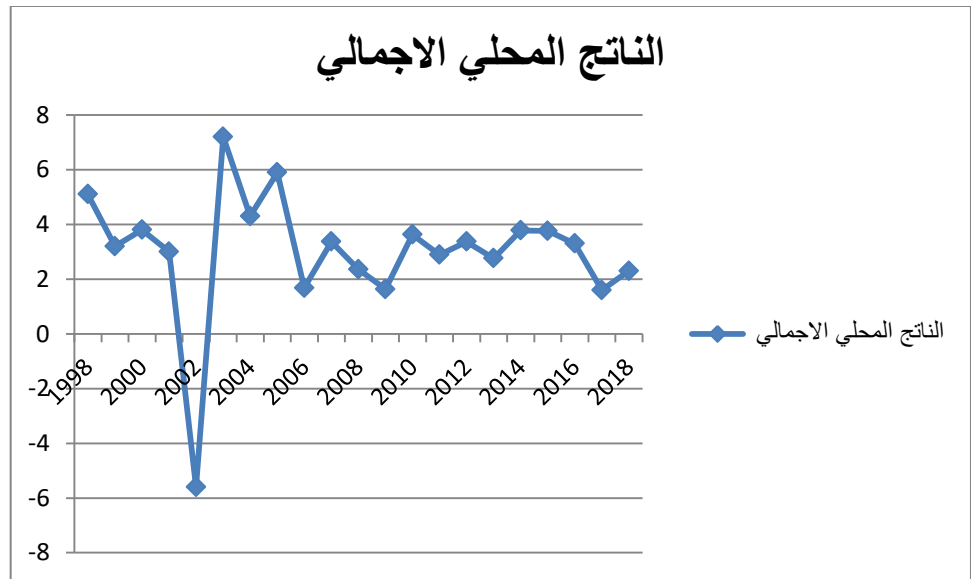
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1998- 2018

جدول رقم 2: يوضح تطور معدل الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
1998	5,1
1999	3,2
2000	3,8
2001	3
2002	-5,6
2003	7,2
2004	4,3

2005	5,9
2006	1,68
2007	3,37
2008	2,36
2009	1,63
2010	3,63
2011	2,89
2012	3,37
2013	2,76
2014	3,78
2015	3,76
2016	3,3
2017	1,6
2018	2,3

من اعداد الطالبين بناء على احصائيات بنك الجزائر 1998-2018



منحنى رقم 2 : يوضح تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1998 - 2018

من خلال الجدول اعلاه و المنحنى نلاحظ ان تطور الناتج المحلي الاجمالي شهد انخفاض حاد سنة 1999 ثم يتغير بتحسن ملحوظ و ابتداء من سنة 2001 عرفت قيمة الناتج المحلي الاجمالي المحلي تحسنا ملحوظ نتيجة تدخل الدولة عبر تبنيها لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ، اضافة الى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ، في حين نلاحظ في سنة 2009 انخفاض في قيمة النمو ليعود الى الارتفاع مرة اخرى سنة 2010 ، كما نلاحظ انخفاض طفيف في قيمة الناتج المحلي السنوي 2017-2018 وهذا بسبب تراجع أسعار البترول

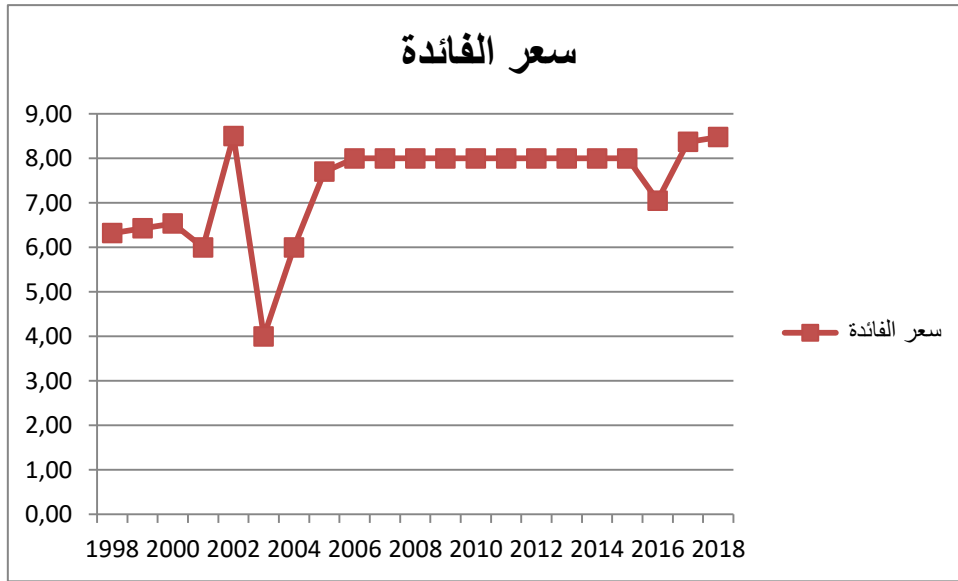
المطلب الثالث : تطور معدل سعر الفائدة في الفترة 1998-2018

الجدول رقم 3: تطور معدل سعر الفائدة في الجزائر للفترة 1998-2018

السنوات	سعر الفائدة
1998	6,32
1999	6,43
2000	6,54
2001	6,00
2002	8,50
2003	4,00
2004	6,00
2005	7,70
2006	8,00
2007	8,00
2008	8,00
2009	8,00
2010	8,00
2011	8,00
2012	8,00
2013	8,00
2014	8,00
2015	8,00

2016	7,05
2017	8,37
2018	8,48

من اعداد الطالبين بناء على احصائيات بنك الجزائر



منحنى رقم 3 : تطور سعر الفائدة في الجزائر في الفترة 1998-2018

من خلال الجدول و منحنى تطور معدل سعر الفائدة يمكن اعطاء قراءة توضيحية للتغيرات الحاصلة على مستوى معدلات سعر الفائدة في الجزائر وهذا للفترة 1998- 2018 و يمكن تقسيم المنحنى الى ثلاثة مراحل

المرحلة الاولى 1998-2000 حيث نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع جد بسيط لم يتجاوز 0.2 بين سنة 1998 و سنة 2000 حيث ان قيمة معدل سعر الفائدة 6.32 . 6,54 على التوالي

المرحلة الثانية من 2001 الى 2006 يلاحظ أن هناك تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في معدلات الفائدة و عرف اكبر قيمة له 8,5% في سنة 2002 ، و أقل قيمة له 4% سنة 2003 ، كما أن معدلات سعر الفائدة تعاود الارتفاع الى 8% في سنة 2006 و بالتالي اعطى مؤشرا واضح على بداية تحسن الفائدة و هو مستوضحه المرحلة التالية

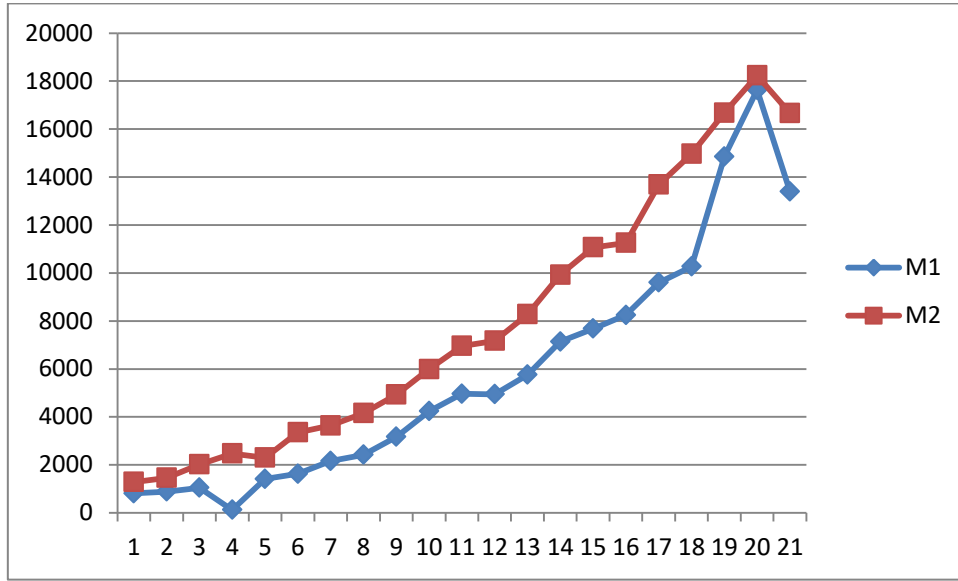
المرحلة الثالثة من 2007 الى 2018 حيث عرفت هذه المرحلة استقرار في معدل سعر الفائدة حتى سنة 2015 بمعدل 8% ثم تعود لتذبذب في لفترة من 2015 الى 2018 حيث تنخفض في 2016 الى معدل 7,5% ثم ترتفع سنتي 2017 و 2018 بمعدل 8,34% و 8,48% على التوالي

المطلب الرابع : تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 1998 – 2018

جدول رقم 4 : يوضح مختلف التطورات للكتلة النقدية للفترة 2018-1998

سنوات	نقد القانونية	دائع تحت الطلب	نقد M1	إياه النقود	م2 النقدية	تج الوطني	ولة الاقتصاد	عة تداول النقود
1998	390,8	422,9	813,7	474,2	1287,9	2781,6	4,30	2,15
1999	439,5	446	885,5	577,9	1463,4	3187	46,00	2,17
2000	484,52	563,7	1048,1	974,35	2022,5	4123,5	49,04	2,48
2001	577,15	661,3	128,5	1235	2473,5	4257	58,10	1,72
2002	664,68	751,6	1416,3	1485,2	2301,53	4541,9	63,88	1,56
2003	781,4	849	1630,3	1724,02	3354,42	5266,82	63,68	1,57
2004	874,34	1291,3	2160,6	1577,5	3644,3	6127,5	63,68	1,64
2005	921	1516,5	2421,4	1636,2	4157,6	7564,6	55,00	1,56
2006	1081,14	2096,4	3167,6	1766,1	4933,7	8512,2	58,00	1,7
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6	9408,3	63,70	1,37
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9	11042,8	63,00	1,59
2009	1829,6	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1	10034,3	71,50	1,4
2010	2098,6	3657,8	5756,8	2524,3	8280,7	12049,5	68,70	1,46
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2560,98	9929,2	14384,8	69,00	1,45
2012	2997,2	4776,3	7681,86	2707,54	11067,6	16160	68,48	1,46
2013	4103,45	4687,2	8249,8	2854,10	11258,9	16679,2	67,57	1,48
2014	4262,1	5340,9	9603	3000,67	13686	17235,6	79,41	1,25
2015	4565,6	5789,8	10265,84	3147,23	14963,8	18387,8	81,12	1,34
2016	4865,4	5945,7	14850,14	3293,79	16678,2	19234,2	82,36	1,76
2017	5123,1	6178,4	17630,22	3440,35	18238,7	19823,7	85,76	1,78
2018	4854,19	6566,71	13388,54	3586,91	16657,79	20781,67	88,01	1,32

المصدر من اعداد الطالبين بناء على احصائيات البنك الجزائري



منحنى رقم 4 يبين تطور كل من M1 و M2

من خلال الحدول و المنحنى نلاحظ ان M1 و بشكل عام عرفت ارتفاع مستمر حيث سجلت اكبر قيمة لها سنة 2017 و هي 17630,22 مليار دينار وأيضا اقل قيمة كانت سنة 2002 ب 128,5 مليار دينار أم باقي الفترة فهيا في ارتفاع متواصل الى غاية سنة 2017 حيث عرفت انخفاض سنة 2018 بقيمة 13388,53

مليار دينار ، ام M2 فلقد رعت ارتفاع متواصل خلال الفترة 1998 الى 2017 ووصلت لأكبر قيمة لها 18238,7 مليار دينار ثم انخفضت سنة 2018 الى 16657,78 مليار دينار .

المبحث الثاني : الاطار النظري لمنهجية الدراسة:

المطلب الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي¹:

✓ إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكنا بدراسة الظاهرة قيد الفترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية الغير مستقرة، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا. بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستيودنت T تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة؛

¹ Gujarati, D. (2012). « ECONOMETRICS BY EXAMPLE ». McGraw-Hill, USA. P216.

✓ أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ولمعرفة استقراره السلاسل الزمنية يمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال المنحنى البياني، أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة. ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

الفرع الاول : أنواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج غير مستقرة نذكرها كالآتي¹ :

❖ **النموذج TS « Trend Stationary »**: هذه النماذج يكون متوسط الحسابي $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث يمثل ε_t : تشويش أبيض.

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بتقدير المعالم \hat{a}_0 ، \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1t$ من Y_t ، أي: $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1t$ ،

❖ **النموذج DS « Differency Stationary »**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارها عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

β : ثابت و d : درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأول في هذه النماذج أي أن $d = 1$ ونكتب من الشكل:

$$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

¹ محمد شيخي. (2011)، "طرق الإقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، ص 207-208.

أولاً : اختبار استقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جذر الوحدة K نفترض نموذج من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة. حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم ϕ

- الحالة الأولى: السلسلة مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.
 - الحالة الثانية: $\phi = 1$ السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
 - الحالة الثالثة: $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسّي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.
- وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي Random Walk Time « Series »، وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير الساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4)، بعد طرح من طرفيها $t-1$ نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6),$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\lambda = \phi - 1$ الآن يصبح لدينا الفرضيات كالتالي:

$$\left\{ H_0 : \lambda = 0 \right.$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\lambda = 0$ ، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة، ومعنى هذا $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1 ونرمز لها $I(1)$ ، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها $I(2)$ وهكذا، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها $I(0)$.

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبار نذكر منها الآتي "

1. اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller - 1979): ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر

والمتمثلة كالآتي¹:

❖ صيغة النموذج؛

❖ حجم العينة؛

❖ مستوى المعنوية.

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

✓ **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (7)$$

✓ **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots (8)$$

✓ **النموذج الثالث:** ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على شكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots (9)$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2004)، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مكة المكرمة، ص 652.

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم 0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي، بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر. حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم φ ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار ستيودنت « Student » وتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية :

$$t_{\hat{\varphi}} = \frac{\hat{\varphi}}{\sigma_{\hat{\varphi}}} \dots\dots\dots(10)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليين:

-**الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $< t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة،

- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{\hat{\varphi}}$ المحسوبة $> t_{\hat{\varphi}}$ الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة و t الجدولية بغض النظر عن الإشارة.

ومن عيوب اختبار ديكي-فولر DF، لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي « Serial Correlation »، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدره قد تكون مستقرة. وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي-فولر الموسع « Augmented Dickey-Fuller (ADF) ».

2. اختبار ديكي-فولر الموسع « Augmented Dickey-Fuller (ADF) »: طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلا أنه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباينات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباينات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكيك « Akaike Information Citerions » و شوارتز « Schwartz Bayesian Citerions » إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تخفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما أنه يرتكز على فرضية $|\varphi| < 1$ ، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى¹.

3. اختبار فيليبس وبيرون (Phillios and Perron Test (1988): و اعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF و ADF، كمان هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين

¹ Regis Bourboynais, (2000), « Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie », 3 eme Edtion, DUNOD, Paris, P231.

الشرطي للأخطاء، في حين نجد ان اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا ، ويتضمن ثابت . ولهذا السبب عند استخدام اختبار ADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. اما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية¹.

المطلب الثاني : تعريف منهجية تقدير مقارنة الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع

«Autoregressive Distributed Lag «ARDL» : طور كل (Pesaran and Shin, 1995) ، عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الاجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل (I(0),I(1)) و عدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \dots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \dots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \dots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} + \varepsilon_t \dots (11)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k X_{2t-k} + \varepsilon_t \dots (12)$$

(2) / ، حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج ARDL(p,q1,q2) في حالة وجود متغيرين تفسيرين

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور كل من Pesaran et al,2001 في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (ARDL)، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECUM)، إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود boundry، حيث يتم صياغة نموذج UECUM ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Y متغير تابع و X متغير مستقل نتحصل على الصيغة الدالية التالية²:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots (13)$$

أين تمثل كل من λ_1 و λ_2 و λ_3 معاملات علاقة طويلة المدى، بينما تمثل كل α_i و β_j و γ_k معاملات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، اما α_0 الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي . كما يتم التعبير عن المعلومات الطويلة المدى في نموذج ARDL، وذلك بإيجاد معامل الأثر الطويل المدى لمتغير مستقل وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل

¹ محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² Pesaran, M, Shin, Y & Smith, R. (2001), «bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships», Journal of Applied Economic, 16, PP.289-326.

هذا المتغير المبطة لفترة واحدة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطة لفترة واحدة¹، فنحصل على المعادلة التالية²:

$$b = \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} \dots \dots \dots (14)$$

وبهذا يصبح نموذج العلاقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} X_t \dots \dots \dots (15)$$

وتتمكنا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل أقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تُمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثلى مختلفة³.

الفرع الاول: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL: بناء على ما تم لنا ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي:

-**أولاً: دراسة استقراره السلاسل الزمنية:** وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند $I(0)$ أو $I(1)$ او ما بين الدرجة واحد والصفري، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية $I(2)$ ،

-**ثانياً: تحديد درجة الابطاء النموذج:** حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير AKAIC(AIC) و SCHWARTZ (SC) إذ يتم اختيار طول الفترة طبقاً لأصغر قيمة لكل من المعيارين .

¹ مجدي الشوربجي، (2007)، "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، العدد6، ص156.

² عماد الدين أحمد المصباح، (2013)، "تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحني آرمي وأسلوب ARDL"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7، العدد1، ص 45، متوفر على الرابط:

<https://platform.almanhal.com/Reader/Article/59631>

³ أميرة بحري، (2017)، "الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ص 215.

-ثالثاً: اختبار الحدود (Bounds test): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لا بد من المرور عبر اختبار الحدود (Bounds test)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة¹.

وتقوم نتائج اختبار الحدود (bounds test) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود علاقة طويلة الأجل} \\ H_1: \text{وجود علاقة طويلة الأجل} \end{cases}$$

ويتم رفض فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة

-رابعاً: تقدير النموذج ARDL: حيث من خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في آن واحد، حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس

الفرع الثاني: اختبارات تشخيص النموذج: وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية، والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الآتي:

أولاً: اختبار Durbin-Watson test (1950-1951): ويعتبر من أهم الاختبارات الأكثر استخداماً في اكتشاف الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى فحسب الشكل المعادلة التالية:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + \mu_t, \quad \mu_t \sim N(0, \sigma_u^2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

ولاختبار فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل يجب حساب إحصائية DW:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\varepsilon}_t - \hat{\varepsilon}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2} = \frac{2 \sum_{t=2}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 - 2 \sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

ولدينا قيمة: $\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$ ومنه نتحصل على القيمة الإحصائية المحسوبة لـ DW كما يلي:

¹ رضا حمزة بوجانة، وآخرون، (2018)، "محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نماذج (ARDL) خلال الفترة (1970-2014)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 11، العدد 2، 109-84، ص 102.

$DW \cong 2(1 - \hat{\rho})$ وتتراوح قيمة DW ما بين $[0,4]$

ويوضح الشكل التالي كيفية اتخاذ القرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم:

الشكل (1): مناطق رفض وقبول لاختبار DW .

0	$\rho > 0$	d_L	?	d	$\rho = 0$	2	$\rho = 0$	$4 - d_U$?	$4 - d_L$	$\rho < 0$	4
	ارتباط ذاتي موجب		غير محدد (منطقة الشك)		عدم وجود ارتباط		عدم وجود ارتباط		غير محدد (منطقة الشك)		ارتباط ذاتي سالب	
	رفض H_0				قبول H_0		قبول H_0				رفض H_0	

المصدر: محمد شيخي. (2011)، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات تطبيقات)، ط1، دار حامد، ص 99.

ثانياً : اختبار **Breusch – Godfrey**: ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- ✓ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ ،
- ✓ تقدير المعادلة الوسطية التالية:

$$\varepsilon_t = \beta_0 + \beta_{t1}X_{t1} + \dots + \beta_kX_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p\varepsilon_{t-p} + \mu_t \dots \dots \dots (16)$$

✓ نختبر فرضية استقلالية الأخطاء $H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$

إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $R^2 \times (n - 1)$ والتي تتبع

التوزيع بدرجة حرية p ، فإذا حصلنا على قيمة LM أكبر من $\chi^2(p)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0^1

ثالثاً : اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**: وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري.

¹ للمزيد من التفصيل أنظر إلى كل من:

-Breusch, T. (1978), « Testing for autocorrelation in dynamic linear models», Australian Economic Papers, Vol.17.
-Godfrey, L.G.(1978), « Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables», econometrica, Vol.46.

وبالتالي الاخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity. وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، و يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey احدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاجرانج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ويتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots = \alpha_p = 0.$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $\chi^2_{p,\alpha}$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم وبالتالي لاتوجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح .

رابعا : اختبار « Ramsey RESET » : ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsey اعتبر ان للأخطاء موصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين X و u)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن " الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من الجدولة وإذا كان العكس فرفض H_0 ونقبل بفرض البديل أي " الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد"¹

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية

عرض متغيرات الدراسة يتأثر المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بمجموعة من المتغيرات المستقلة (السياسة النقدية) ولتحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يجب التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغيرات المفسر (التابع)

يتمثل في : الناتج المحلي الاجمالي P

المتغيرا المفسرة (المستقلة)

¹ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

تتأثر دالة الناتج المحلي الاجمالي بعدة متغيرات ، وذلك حسب النماذج الاقتصادية و أهم هذه المتغيرات التي تتلائم و الحالة المدروسة ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الكتلة النقدية وبالتالي فالمتغيرات المستقلة في نموذجنا هذا هي :

Ch: سعر الصرف

I : سعر الفائدة

M2: الكتلة النقدية

المطلب الاول :دراسة استقراره السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة

1. دراسة الاستقرارية المتغيرات الاقتصادية

اختبار ديكي فولر المطور ADF :

استقرار سلسلة سعر الصرف CH

الشكل اختبار ديكي فولر المطور (ch) عند المستوى

Null Hypothesis: CH has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.532872	0.9722
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

من خلال هذا الاختبار نجد ان السلسلة الزمنية لسعر الصرف غير مستقرة عند المستوى فيما انها مستقرة عند الفرق الاول كما نلاحظ في الشكل الموالي

الشكل اختبار ديكي فولر المطور ل (ch) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.207361	0.0355
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

اختبار استقرارية الناتج المحلي الاجمالي

الشكل اختبار ديكي فولر المطور (p) عند المستوى

Null Hypothesis: P has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.474834	0.1273
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

الشكل اختبار ديكي فولر المطور (p) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.110184	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

من خلال الجدولين نلاحظ ان السلسلة الزمنية لانتاج المحلي الاجمالي غير مستقرة عند المستوى و لكنها مستقرة عند الفرق الاول

الشكل اختبار ديكي فولر المطور (I) عند المستوى

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.049151	0.6543
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

شكل اختبار ديكي فولر المطور (I) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.400967	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

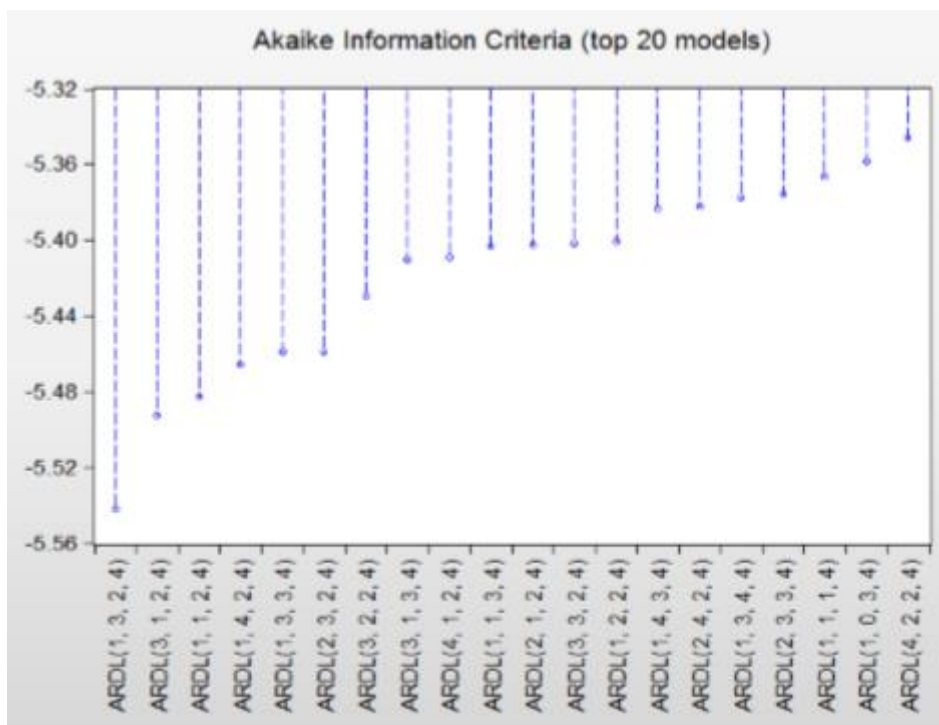
من خلال الجدولين نلاحظ ان السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الفائدة غير مستقرة عند المستوى و لكنها كذلك عند الفرق الاول

المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطاء

اختبار فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

يوضح الشكل أدناه اختبار فترات الابطاء المثلى حسب معيار AIC

الشكل تحديد فترات الابطاء الزمني

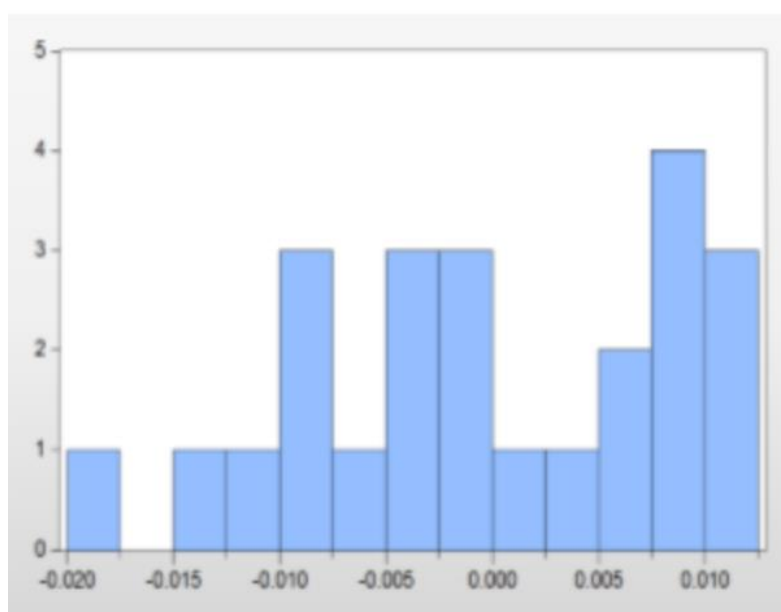


يتضح من الشكل أن افضل نموذج حسب معيار (AIC) هو ARDL(4.2.2.4)

اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج ARDL(4.2.2.4) في تقدير الآثار قصيرة الاجل و طويلة الاجل ، ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وذلك باستخدام الاختبارات التالية :

1. التوزيع الطبيعي نعتمد في ذلك على إحصاءه Jarque – Bera حيث $j-b = 1.24$



ومنه نقبل فرضية العدم h_0 التي تنص على ان البواقي تتبع توزيع طبيعي ، وقيمة الاحتمال الموافقة لاختبار jaque – Bera اكبر من 5% ، تؤكد ذلك وبالتالي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي .

جدول نتائج اختبار عدم تجانس التباين

F-statistic	1.243045	Prob. F(13,10)	0.3708
Obs*R-squared	14.82554	Prob. Chi-Square(13)	0.3184
Scaled explained SS	1.288206	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

بينت النتائج ان النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حيث أن احتمالية احصائية فيشر prod_f اكبر من مستوى 5 %

اختبار شرط استقلال الحدود الخطأ

الجدول نتائج اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	0.953626	Prob. F(1,9)	0.3543
Obs*R-squared	2.299366	Prob. Chi-Square(1)	0.1294

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

بينت النتائج أن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم التجانس التباين لحد الخطأ حيث أن احصائية فيشر prod_f اكبر من مستوى 5%

المطلب الثالث : تقدير الاثر في الاجل القصير و الطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الان نقوم بتقدير النموذج وفق الخطوات التالية

1. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود bounds test

الجدول نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.467729	3

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

المعادلة مكونة من الفرق الاول لابطاءات التغيرات بالإضافة الى الفرق الاول للمتغيرات المستقلة نقوم بمقارنة قيمة بين أكبر حد للقيم المعنوية عند المستوى. F statisti القيمة 9,467729 تزيد عن أكبر حد (3,7) هي معنوية عند 10 % ومنه يمكن القول أن معدلنا متكاملة ولها تكامل مشترك عند مستوى 10 % .

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ : بما أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ

جدول تقدير اندازر التكامل المشترك

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH)	0.000169	0.001059	0.159339	0.8766
D(CH(-1))	0.001468	0.001414	1.037902	0.3238
D(CH(-2))	-0.002161	0.001360	-1.588802	0.1432
D(I)	0.003515	0.004481	0.784411	0.4510
D(I(-1))	-0.007109	0.003148	-2.258290	0.0475
D(M2)	-0.000114	0.001035	-0.109756	0.9148
D(M2(-1))	-0.001657	0.000997	-1.661770	0.1275
D(M2(-2))	-0.000898	0.000957	-0.938369	0.3702
D(M2(-3))	-0.002750	0.000830	-3.312691	0.0078
CointEq(-1)	-1.355712	0.241664	-5.609912	0.0002

Cointeq = RGDP1 - (0.0023*CH + 0.0060*I + 0.0052*M2 - 0.2639)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH	0.002332	0.000843	2.767928	0.0199
I	0.006022	0.003327	1.809668	0.1005
M2	0.005222	0.001788	2.920592	0.0153
C	-0.263861	0.100623	-2.622282	0.0255

المصدر من اعداد الطالبين باستخدام برنامج eviews9

علاقة الاجل القصير :

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات غير معنوية عند مستوى 5% ، مم يعني ضعف أثرها على النمو الاقتصادي في الاجل القصير ، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ يكشف عن بطء عودة المتغيرات الى حالة التوازن .

ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً و سالب للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وتشير القيمة المطلقة لعامل حد الخطأ السالب و المعنوي المرتبط بابطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك ، وسرعة تصحيح الخطأ ذات معنوية احصائية عند مستوى 1%

علاقة طويلة الاجل : يؤثر سعر الصرف بشكل ايجابي و معنوي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، حيث أن ارتفاع بنسبة 1% من سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ب 0,0199

- يؤثر سعر الفائدة بشكل ايجابي وغير معنوي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل حيث أن ارتفاع 1% من سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع الناتج الاجمالي ب 0,1005 .
- تؤثر الكتلة النقدية M2 بشكل ايجابي ومعنوي في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، حيث أن ارتفاع بنسبة 1% من الكتلة النقدية يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ب 0.0255

خلاصة الفصل

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تحوله ، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام (نظام اقتصادي اشتراكي) نحو نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية (نظام رأس مالي) فاتحة المجال امام الخصوصية والاستثمار الاجنبي الذي بدوره يعاني كثير و ذلك لصعوبة الاجراءات الجزائرية في هذا الخصوص ، و في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض و الطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية ، التي اتخذت خطوة التغيير و التعديل و الاصلاح بمشاركة أطراف اجنبية ولكن هذا اقتضى العديد الاجراءات يمكن القول ان العيب ليس في السياسة النقدية التي تتبعها الجزائر بل العيب في طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع وحيد مرتبط به وقد اهمل باقي القطاعات ، فالسياسة النقدية لا تفسر الا نسبة قليلة من النمو الاقتصادي ليكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب على السلطات تغير من طبيعة الاقتصاد في حد ذاته و الانتقال به من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات الى اقتصاد متكامل يعتمد على جميع قطاعاته كل قطاع من القطاعات يكمل الاخر و هكذا يصبح الاقتصاد منتجا و عندها فقط يمكن ان تكون السياسة النقدية المتبعة في ذلك الوقت تفسر نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي



الخاتمة العامة



الخاتمة العامة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تحوله ، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام (نظام اقتصادي اشتراكي) نحو نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية (نظام رأس مالي) فاتحة المجال امام الخصوصية والاستثمار الاجنبي الذي بدوره يعاني كثير و ذلك لصعوبة الاجراءات الجزائية في هذا الخصوص ، و في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض و الطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية ، التي اتخذت خطوة التغيير و التعديل و الاصلاح بمشاركة أطراف اجنبية ولكن هذا اقتضى العديد الاجراءات يمكن القول ان العيب ليس في السياسة النقدية التي تتبعها الجزائر بل العيب في طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع وحيد مرتبط به وقد اهمل باقي القطاعات ، فالسياسة النقدية لا تفسر الا نسبة قليلة من النمو الاقتصادي ليكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب على السلطات تغيير من طبيعة الاقتصاد في حد ذاته و الانتقال به من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات الى اقتصاد متكامل يعتمد على جميع قطاعاته كل قطاع من القطاعات يكمل الاخر و هكذا يصبح الاقتصاد منتجا و عندها فقط يمكن ان تكون السياسة النقدية المتبعة في ذلك الوقت تفسر نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي .

النتائج :

نتائج نظرية :

- ✓ السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الاجراءات تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي .
- ✓ النمو الاقتصادي ليس الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة و انما هو الزيادة المستمرة الحقيقية وليست النقدية و بالتالي استبعاد اثر التضخم
- ✓ أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ، حيث أن الزيادة في حجم المعروض النقدي تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي و منه النمو الاقتصادي .
- ✓ دور كل من الأدوات الكمية و الكيفية لسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة حجم الاستثمار و المعروض من النقود .

نتائج تطبيقية

- من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى النتائج التالية
- ✓ وجود علاقة احصائية اقتصادية بين معدل الصرف و الناتج الاجمالي المحلي .

✓ المتغيرات المتبقي في الدراسة و الممثلة لسياسة النقدية لاتؤثر على الناتج المحلي الاجمالي الا في المدى البعيد ، وهذا ما يعكس صفة الاقتصاد الجزائري والذي هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات

اختبار الفرضيات :

الفرضية العامة :

تتحقق الفرضية العامة القائلة بأن السياسة النقدية أدت الى تحفيز النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال الزيادة في حجم المعروض النقدي و توجيهه الى القروض و منه زيادة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي

الفرضيات الفرعية

❖ الفرضية الأولى : زيادة الكتلة النقدية تؤدي بدورها الى زيادة الاستثمار ، و بالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، توجد علاقة طردية بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي ، فالزيادة في الكتلة النقدية تؤدي بدورها الى زيادة الانفاق و منه زيادة تاناج الاجمالي المحلي .

❖ توجد علاقة بين سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي ، وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي ، فالزيادة في سعر الصرف تؤدي الى قيمة العملة المحلية و منه زيادة الصادرات أو القيام باصدار نقدي في حالة الدول غير المنبجة الأمر الذي يؤدي الى الزيادة فب الانفاق العام و منه الناتج المحلي الاجمالي .

❖ معدلات الفائدة تؤثر على الناتج الاجمالي : و جود علاقة طردية بين معدلات سعر الفائدة و الناتج المحلي الاجمالي ، فارتفاع معدلات الفائدة تؤدي بدورها الى تثبيط تدفق النقود فيتراجع حجم الاستثمار و منه الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

آفاق الدراسة :

في نهاية بحثنا هذا ، يمكن تقديم بعض المواضيع و الاشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث و نذكر منها :

- التنسيق بين السياسة النقدية و المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي
- أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة دراسة مقارنة مع الدول النامية
- فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال قناة السوق المالية
- دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (الاقتصاد الاسلامي).



قائمة المصادر و المراجع



1. احمد ابو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والاسواق المالية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص360
2. اسامة بشير الدباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون دار نشر، 2003، ص403
3. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1992، ص70
4. اسماعيل شعباني، مقدمة الى اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص61-62
5. برينيه سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص469
6. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص267
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص12
8. بول سامويلسون، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص646-648
9. الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص21
10. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص71-72
11. حازم البلاوي، دليل الرجوع العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص18
12. جون دايهير، النظرة الاقتصادية، ترجمة صفر المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1997، ص229
13. لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص59
14. د.ميغاد غدير غدير، السياسة المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010، ص35
15. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص144
16. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في اطار الفكريين الاسلامي والمغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص107-120
17. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، ص63

18. صبحي نادريس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص86-88
19. صبحي محمد قانوس، ازمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط2، 1992، ص106
20. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 98
21. سامي الخليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994، ص 893-895
22. عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، 1999، ص12
23. عبد المجيد فادي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص64
24. عبد المنعم السيد عليو نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ص 286
25. عبد المنعم مبارك واحمد علي الناقا، النقود والصيرفة والنظريات النقدية، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1998، ص198
26. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، دار الجامعة الاسكندرية، 2003، ص11
27. عجايمية حربي، التنمية الاقتصادية مفهومها عناصرها نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 20
28. عقيل جاسم عبد الله، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار النشر، الاردن، 2006، ص163
29. عوض اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص267
30. غالب عوض الرفاعي، عبد المجيد بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الاردن، 2002، ص79
31. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص250-252
32. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد ابراهيم، دار نشر المريخ، 1989، ص351-352
33. محمد ابراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995، ص281
34. محمد حامد عبد الله، التحليل الاقتصادي لبعض المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، 1994، ص21

قائمة المراجع

35. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص55
36. محمود حميدان، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1996، ص122
37. محمد حسين خليل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص28
38. محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمن يسري احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص111
39. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص74
40. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص77
41. مسشيل نواد اور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2009، ص179
42. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39
43. محمد ضيف الله القياطري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، 2006 دار غيداء، ص26-27
44. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية، دار غيداء، عمان، 2009، ص58
45. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص225
46. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص34

المذكرات :

1. بقبق ليلي اسمهان، ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2003، ص63

قائمة المراجع

2. بوزيد صليحة، استيراد رؤوس الاموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005، ص 18
3. جمرة مرادلسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص54
4. سمية موري، أثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص155
5. عباس كاظم حاسم الدعي، اثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص11-10
6. حسية مداني، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، -، جامعة جيلالي ليابس _ سيدي بلعباس-، الجزائر

المواقع الالكترونية

1. منشور البنك المركزي: <http://www.banque of algerie.dz>.
2. متاح النقد لحركة تقسيما يجرى الجزائر بنك :
3. <http://www.entv dz/or/index.php>.
4. <http://www.bilad -maktobb log.com>.

المراجع الاجنبية

1. Régis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, paris, 2006
2. Roger EA Farmer , qualitative easing : how It Works and why it matters , los angeles , 25 September ,2012
3. pierre robert , croissance et crise (analyse économique et historique) , Pearson éducation France 2010



المُلخَص



الملخص

تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عجلة التنمية من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم تحسين الناتج الداخلي الخام و رفع معدلات النمو ،و على هذا الأساس تحسين أدوات السياسة النقدية على غرار معدل الفائدة ،سعر الصرف ،معدل التضخم ،و الكتلة النقدية تعتبر جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسة النقدية بما ينعكس بالإيجاب على النشاط الاقتصادي ككل تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة وذلك من خلال نموذج اقتصادي قياسي و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام لقد توصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة كانت مرفوضة إحصائيا ماعدا سعر الصرف ،لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية السياسة النقدية، الناتج المحلي الاجمالي.

Résumé

La politique monétaire joué un rôle clé dans le processus de développement Grâce à sa contribution efficace à la revitalisation de la vie économique et à l'amélioration du PIB et l'augmentation des taux des croissances ,et sur cette base, l'amélioration des moyens de la politique monétaire tels que taux d'intérêt, taux de change ,taux d'inflation ,et la masse monétaire est considérée très importante ,la politique économique doit être fondée sur elle ,cela reflète positivement sur l'activité économique globale. Cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution de la politique monétaire pour stimuler la croissance économique en Algérie au cours de la période 1990-2017, à CET effet en étudiant le modèle économique standard et pour atteindre cet objectif nous utilisons la méthode. L'étude a conclu que les outils de la politique monétaire en Algérie au cours de la période d'étude ont été rejetées statistiquement à l'exception du taux de change, parce que l'économie Algérien dépend essentiellement du secteur des hydrocarbures.

Mots clés: politique monétaire, produit intérieur brut.



الملاحق



اختبار ديكي فولر المطور لنتائج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: P has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.683350	0.0507
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(P)

Method: Least Squares

Date: 07/05/20 Time: 09:46

Sample (adjusted): 2001 2018

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P(-1)	-2.037324	0.553117	-3.683350	0.0028
D(P(-1))	0.653735	0.421977	1.549221	0.1453
D(P(-2))	0.363469	0.252252	1.440898	0.1733
C	5.304336	2.087940	2.540464	0.0246
@TREND("1998")	0.058697	0.116823	0.502443	0.6238

R-squared	0.700790	Mean dependent var	-0.083333
Adjusted R-squared	0.608726	S.D. dependent var	4.067699
S.E. of regression	2.544423	Akaike info criterion	4.935818
Sum squared resid	84.16315	Schwarz criterion	5.183143
Log likelihood	-39.42236	Hannan-Quinn criter.	4.969921
F-statistic	7.611954	Durbin-Watson stat	2.312213
Prob(F-statistic)	0.002180		

اختبار ديكي فولر المطور لمعدل سعر الفائدة

Null Hypothesis: I has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.545980	0.0091
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(I)

Method: Least Squares

Date: 07/05/20 Time: 09:47

Sample (adjusted): 1999 2018

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I(-1)	-1.097328	0.241384	-4.545980	0.0003
C	6.925177	1.567284	4.418585	0.0004
@TREND("1998")	0.118366	0.046084	2.568464	0.0199
R-squared	0.548664	Mean dependent var		0.107868
Adjusted R-squared	0.495565	S.D. dependent var		1.380592
S.E. of regression	0.980546	Akaike info criterion		2.936066
Sum squared resid	16.34499	Schwarz criterion		3.085426
Log likelihood	-26.36066	Hannan-Quinn criter.		2.965223
F-statistic	10.33297	Durbin-Watson stat		2.009648
Prob(F-statistic)	0.001157			

اختبار ديكي فولر المطور ل سعر الصرف

Null Hypothesis: CH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.532872	0.9722
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH)

Method: Least Squares

Date: 07/05/20 Time: 09:48

Sample (adjusted): 1999 2018

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.076330	0.143243	-0.532872	0.6010
C	5.237204	9.191612	0.569781	0.5763
@TREND("1998")	0.350102	0.331077	1.057463	0.3051
R-squared	0.066347	Mean dependent var		2.944500
Adjusted R-squared	-0.043495	S.D. dependent var		5.928035
S.E. of regression	6.055582	Akaike info criterion		6.577319
Sum squared resid	623.3912	Schwarz criterion		6.726679
Log likelihood	-62.77319	Hannan-Quinn criter.		6.606476
F-statistic	0.604022	Durbin-Watson stat		1.393235
Prob(F-statistic)	0.557928			

ardl اختبار

Dependent Variable: P
Method: ARDL
Date: 07/05/20 Time: 09:51
Sample (adjusted): 2002 2018
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): I CH
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
P(-1)	-0.209421	0.305062	-0.686487	0.5633
P(-2)	-0.462948	0.409555	-1.130370	0.3756
P(-3)	-1.023865	0.378337	-2.706222	0.1137
P(-4)	-1.061870	0.311580	-3.408018	0.0764
I	-1.165172	0.688978	-1.691161	0.2329
I(-1)	1.609885	0.801872	2.007659	0.1825
I(-2)	1.417904	0.713399	1.987533	0.1852
I(-3)	0.305489	0.621173	0.491795	0.6715
I(-4)	-1.917746	0.671602	-2.855479	0.1039
CH	0.057993	0.068763	0.843382	0.4878
CH(-1)	-0.126368	0.091739	-1.377472	0.3023
CH(-2)	0.137384	0.090665	1.515287	0.2689
CH(-3)	-0.072561	0.098896	-0.733718	0.5395
CH(-4)	0.201973	0.079620	2.536698	0.1266
C	-5.466845	5.072759	-1.077687	0.3939
R-squared	0.981764	Mean dependent var		2.837059
Adjusted R-squared	0.854111	S.D. dependent var		2.618969
S.E. of regression	1.000326	Akaike info criterion		2.463168
Sum squared resid	2.001303	Schwarz criterion		3.198356
Log likelihood	-5.936930	Hannan-Quinn criter.		2.536247
F-statistic	7.690892	Durbin-Watson stat		2.311557
Prob(F-statistic)	0.120878			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

BOUNDS TEST اختبار الاجل الطويل و اختبار

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(P)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/05/20 Time: 09:52
 Sample: 1998 2018
 Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.466845	5.072759	-1.077687	0.3939
P(-1)*	-3.758104	1.051601	-3.573697	0.0702
I(-1)	0.250360	0.539310	0.464223	0.6881
CH(-1)	0.198420	0.050866	3.900804	0.0599
D(P(-1))	2.548683	0.879499	2.897880	0.1013
D(P(-2))	2.085734	0.592860	3.518086	0.0722
D(P(-3))	1.061870	0.311580	3.408018	0.0764
D(I)	-1.165172	0.688978	-1.691161	0.2329
D(I(-1))	0.194353	1.058326	0.183642	0.8712
D(I(-2))	1.612256	0.962370	1.675297	0.2359
D(I(-3))	1.917746	0.671602	2.855479	0.1039
D(CH)	0.057993	0.068763	0.843382	0.4878
D(CH(-1))	-0.266795	0.088178	-3.025653	0.0941
D(CH(-2))	-0.129411	0.088065	-1.469494	0.2795
D(CH(-3))	-0.201973	0.079620	-2.536698	0.1266

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	0.066619	0.136531	0.487938	0.6738
CH	0.052798	0.018629	2.834232	0.1052
C	-1.454682	1.445794	-1.006147	0.4203

$$EC = P - (0.0666*I + 0.0528*CH - 1.4547)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.842096	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	17	10%	2.845	3.623

5%	3.478	4.335
1%	4.948	6.028

Finite Sample:
n=30

10%	2.915	3.695
5%	3.538	4.428
1%	5.155	6.265

منهجية تصحيح الخطاء

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(P)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/20 Time: 09:53
Sample: 1998 2018
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P(-1))	2.548683	0.282113	9.034275	0.0120
D(P(-2))	2.085734	0.233847	8.919224	0.0123
D(P(-3))	1.061870	0.162221	6.545828	0.0226
D(I)	-1.165172	0.317146	-3.673928	0.0668
D(I(-1))	0.194353	0.412462	0.471202	0.6839
D(I(-2))	1.612256	0.342620	4.705668	0.0423
D(I(-3))	1.917746	0.286339	6.697475	0.0216
D(CH)	0.057993	0.033075	1.753401	0.2216
D(CH(-1))	-0.266795	0.038703	-6.893448	0.0204
D(CH(-2))	-0.129411	0.039898	-3.243531	0.0833
D(CH(-3))	-0.201973	0.045890	-4.401278	0.0479
CointEq(-1)*	-3.758104	0.399660	-9.403242	0.0111
R-squared	0.992871	Mean dependent var		-0.041176
Adjusted R-squared	0.977188	S.D. dependent var		4.188833
S.E. of regression	0.632662	Akaike info criterion		2.110227
Sum squared resid	2.001303	Schwarz criterion		2.698378
Log likelihood	-5.936930	Hannan-Quinn criter.		2.168690
Durbin-Watson stat	2.311557			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.842096	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(P)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/05/20 Time: 09:53
 Sample: 1998 2018
 Included observations: 17

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P(-1))	2.548683	0.282113	9.034275	0.0120
D(P(-2))	2.085734	0.233847	8.919224	0.0123
D(P(-3))	1.061870	0.162221	6.545828	0.0226
D(I)	-1.165172	0.317146	-3.673928	0.0668
D(I(-1))	0.194353	0.412462	0.471202	0.6839
D(I(-2))	1.612256	0.342620	4.705668	0.0423
D(I(-3))	1.917746	0.286339	6.697475	0.0216
D(CH)	0.057993	0.033075	1.753401	0.2216
D(CH(-1))	-0.266795	0.038703	-6.893448	0.0204
D(CH(-2))	-0.129411	0.039898	-3.243531	0.0833
D(CH(-3))	-0.201973	0.045890	-4.401278	0.0479
CointEq(-1)*	-3.758104	0.399660	-9.403242	0.0111
R-squared	0.992871	Mean dependent var		-0.041176
Adjusted R-squared	0.977188	S.D. dependent var		4.188833
S.E. of regression	0.632662	Akaike info criterion		2.110227
Sum squared resid	2.001303	Schwarz criterion		2.698378
Log likelihood	-5.936930	Hannan-Quinn criter.		2.168690
Durbin-Watson stat	2.311557			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.842096	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5